A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/43/596
7 September 1988
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/FRENCH

الدورة الثالثة والاربعون
البند ٣٩ من جدول الأعمال المؤقت*

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

رسالة مؤرخة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ وموجهة الى الأمين العام من وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي

أتشرف بأن أرجوكم التفضل بتعميم الوثيقة المعنونة "تقييم ما تم تنفيذه خلال النصف الأول من مدة برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠" ، التي أعدتها الدورة الرابعة عشرة للجنة التسيير الدائمة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، بوصفها وثيقة رسمية للجمعية العامة تحت البند ٣٩ من جدول الأعمال المؤقت .

(التوقيع) موديبو كيتا
وزير الخارجية والتعاون الدولي بمالي ،
وممثل الرئيس الحالي ورئيس لجنة التسيير
الدائمة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية

* A/43/150 .

Digitized by UNOG Library

المرفق

منظمة الوحدة الافريقية

الدورة العادية الرابعة عشرة للجنة التسيير الدائمة ،
المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٠ الى ٣١ آب/اغسطس ١٩٨٨

تقييم افريقيا لما تم تنفيذه خلال النصف الاول من مدة برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠

المحتويات

القسم		الفقرات	الصفحة
الأول	- تقييم افريقيا لما تم تنفيذه خلال النصف الأول من مدة برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠	١-١٤	٤
	عرض موجز واستنتاجات عامة	١-١٤	٤
الثاني	- تحليل الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا في اطار تنفيذ برنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا	١٥-٩٧	٩
	تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ..	٢٤-٩٧	١٣
	ألف - على الصعيد القومي	٢٤-٧٣	١٣
	١- التنمية الزراعية	٢٤-٣٣	١٣
	٢- قطاعات أخرى دعما للزراعة	٣٤-٤٤	١٥
	٣- الجفاف والتحصر	٤٥-٥٤	١٨
	٤- تنمية وتخطيط واستخدام الموارد البشرية	٥٥-٦٠	٢٠

Digitized by UNOG Library

المحتويات(تابع)

	الفقرات	الصفحة
٥- إصلاحات السياسة وبرامج التكيف الهيكلي وأثرها على الاداء الاقتصادي	٦١-٧٣	٢١
باء - على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي	٧٥-٧٩	٢٥
جيم - على الصعيد الدولي	٨٠-٩٨	٢٦
١- تحسين نوعية وأسلوب المساعدة والتعاون الخارجيين	٨١-٨٤	٢٧
٢- التحسن في البيئة الخارجية	٨٥-٨٩	٢٩
٣- دعم الاصلاحات الافريقية	٩٠-٩٣	٣١
٤- الانتعاش الاقتصادي وعقبات الديون	٩٤-٩٧	٣٢
٥- جهاز المتابعة والتقييم	٩٨	٣٣
الثالث - تدابير وتوصيات محددة للتنفيذ التام لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا	٩٩-١٠٦	٣٤
أولا - التجارة والسلع	١٠١	٣٥
ثانيا - التدفقات المالية	١٠٢	٣٧
ثالثا - تدابير تخفيف عبء الديون	١٠٣	٤١
رابعا - دعم اصلاحات السياسة في افريقيا	١٠٤	٤٣
خامسا - سياسات جنوب افريقيا في زعزعة الاستقرار	١٠٥	٤٤
سادسا - جهاز المتابعة والتقييم	١٠٦	٤٤

Digitized by UNOG Library

القسم الاول

تقييم افريقيا لما تم تنفيذه خلال النصف الاول من مدة برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠

عرض موجز واستنتاجات عامة

١ - منذ عامين أقر المجتمع الدولي استراتيجيته لاصلاح الاقتصادات المتدهورة في البلدان الافريقية . وأعلنت دورة الجمعية العامة للامم المتحدة الاستثنائية الثالثة عشرة برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا الذي استند الى برنامج الاولويات من أجل الانتعاش الاقتصادي في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ الصادر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في تموز/يوليه ١٩٨٥ .

٢ - وخلال الدورة الاستثنائية ، أعادت الحكومة الافريقية تاكيد عزمها على اتخاذ الخطوات والتدابير الاصلاحية اللازمة لإنعاش اقتصادها على النحو الوارد في برنامج الاولويات من أجل الانتعاش الاقتصادي في افريقيا .

٣ - وفي برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، أعلن المجتمع الدولي التزامه بتعزيز جهود البلدان الافريقية لانعاش اقتصاداتها ، وزيادة مساعداته الى القطاع الزراعي والقطاعات الاخرى المعززة للزراعة ، وبتنمية الموارد البشرية وتوسيع التجارة . وبشكل محدد ، تعهد المجتمع الدولي بتوفير ما يكفي من تدفق الموارد المالية الى افريقيا ؛ والعمل على زيادة موارد المؤسسات المتعددة الجنسية ، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الافريقي وصندوق التنمية الافريقي ، لتمكينها من تزويد البلدان الافريقية بموارد اضافية بشروط ميسرة ؛ وكذلك العمل على عكس اتجاه تدفق الموارد من افريقيا الى البلدان والمؤسسات المانحة ؛ وزيادة عنصر المنح في المساعدات الانمائية ؛ وتوجيه المساعدات وفق أولويات البلدان المستفيدة ؛ وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الجهات المانحة ؛ واشراك المزيد من العاملين الافريقيين في تنفيذ البرامج المموّلة بالمساعدات الخارجية ؛ واتخاذ تدابير خاصة للتخفيف من أزمة الديون الخارجية التي تعاني منها البلدان الافريقية .

Digitized by UNOG Library

٤ - وقد دعا برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا الى احداث تغييرات في سياسات البلدان المتقدمة تكون من شانها ازالة الحواجز الجمركية بالنسبة للمنتجات الافريقية ؛ وتشجيع الصادرات الافريقية والتنويع الاقتصادي ؛ وتعزيز فرص تسويق المنتجات الاستوائية في إطار المؤسسات الدولية القائمة مثل الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ("الغات") ، وتحسين الاتفاقات والترتيبات الدولية بشأن المسائل السلعية ؛ وتعزيز قدرات افريقيا في مجالات معالجة وتسويق وتوزيع ونقل المواد الخام .

٥ - وقد قبلت الحكومات الافريقية ، بصورة لا لبس فيها ، المسؤولية الكاملة عن تنمية بلادها . وقد حددت المجالات التي تحتل الاولوية في العمل بغية اصلاح وانعاش اقتصاداتها وحشد الموارد المحلية واستخدامها على نحو كامل لتحقيق هذه الاولويات . وسعيا الى ارساء الاساس اللازم لحدوث تحولات هيكلية دائمة ، وتحسين مستويات الانتاجية وكفالة سرعة انعاش الاقتصادات الافريقية مع تعزيز الاهداف البعيدة المدى في الوقت نفسه ، اتخذت الحكومات الافريقية تدابير فورية ومتوسطة الاجل لتنمية الزراعة ومكافحة حالات الطوارئ في مجال الغذاء ، ورفع مستويات الانتاج والانتاجية في الزراعة . كما اتخذت تدابير لدعم الزراعة مثل اصلاح وتنمية الصناعات المرتبطة بالزراعة ، وتطوير النقل والاتصالات والتجارة والمال . واتخذت اجراءات أخرى لمكافحة الجفاف والتصحر وتعزيز التخطيط الانمائي الرشيد ، واستخدام الموارد البشرية . وفضلا عن ذلك ، أجرت الحكومات الافريقية اصلاحات في السياسات شملت مجالات تحسين ادارة الاقتصاد وتعديل أسعار الصرف وبرامج ادارة الدين ، وتعديل الاجور والمرتبات وتجميد حجم العمالة العامة ، وانتهاج سياسة سكانية ملائمة ، ومشاركة الشعب على نحو كامل وفعّال ، وبخاصة النساء والشباب ، في عملية التنمية .

٦ - وعلى كل ففي عدد من الحالات لم تسفر هذه التدابير والاصلاحات في السياسات العامة عن أي نتائج ملحوظة . وقد أشارت التقارير الحديثة الى وجود انحسار اقتصادي عام في معظم البلدان الافريقية . فعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم في الزراعة في موسم الامطار في ١٩٨٦/١٩٨٥ ، توقف معدل نمو الانتاج الغذائي عندما يقرب من ١ في المائة في عام ١٩٨٧ . وبالقياس الى معدل نمو السكان ، ويبلغ ٣ في المائة سنويا تقريبا ، يكون معدل النمو في الانتاج الغذائي بالنسبة للفرد الواحد قد انخفض . ولقد تأثر أداء القطاع الزراعي خلال الفترة قيد البحث بالظروف المناخية والجدب والجراد والاسعار المنخفضة للصادرات الزراعية . ونتيجة لذلك يزداد العجز الهيكلي في الانتاج والعرض الزراعي ، مما يؤدي الى تعميق الاعتماد على المعونات الغذائية ،

Digitized by UNOG Library

على الرغم من أن البلدان الافريقية قد تولت القيام باصلاحات في الاسعار والتسويق لتقويم الاضطرابات في الاسعار وتحسين شروط التجارة في الريف وتشجيع الانتاج الزراعي على وجه العموم .

٧ - واستمر النمو في قطاع الانتاج ضعيفا . وقد كان العجز في النقد الاجنبي وعدم كفاية الاستثمار الاجنبي المباشر عوامل مسؤولة بصورة جزئية عن هذا الاداء غير المرضي للقطاع . وقد استمرت التدفقات المالية لعقد الامم المتحدة للنقل والمواصلات في افريقيا في الانخفاض من جانب المؤسسات الثنائية والمتعددة الاطراف منذ عام ١٩٨٦ ، مما جعل بالتالي من الصعب على افريقيا أن تنفذ قطاع النقل والاتصالات لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

٨ - ولقد انخفضت أسعار السلع الافريقية بنسبة ٤٤ في المائة في عام ١٩٨٦ ، لكنها ارتفعت بنسبة ١٨ في المائة في عام ١٩٨٧ . وقد كان مستوى عائدات افريقيا من التصدير لعامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ أقل بـ ٣٠ في المائة من العائدات من التصدير لعام ١٩٨٥ . وقد زادت قيمة واردات افريقيا الرئيسية في نفس المدة بمستوى جعل عجز ميزان مدفوعات القارة الجاري يصل الى ١١,٠٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، مما يشير ، ضمنيا ، الى تدهور في شروط التجارة بلغ ١٧ في المائة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ . وقد أدت هذه التطورات بدورها الى زيادة التزامات خدمة الديون الخارجية التي وصلت حتى شباط/فبراير ١٩٨٨ الى مبلغ ٢٢٠ بليون دولار . وبالنسبة لمعظم البلدان الافريقية ، تمثل تكاليف خدمة الدين أكثر من نصف ايراداتها السنوية من النقد الاجنبي . ولا مفر من أن نخلص من هذا كله الى أن مجال الحركة أمام افريقيا محدود .

٩ - وليس هناك ما يدعو الى تأكيد حجم التضحيات التي قدمتها البلدان الافريقية لتنفيذ برنامج الانعاش . فخلال عملية تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي وتدابير تصحيح المسار ، واجهت هذه البلدان مشاكل اجتماعية واقتصادية هائلة ، كالزيادة الضخمة في عدد العاطلين ، وبخاصة من تم توفيره من العمال نتيجة ترشيد القطاع العام ؛ والانخفاض في الاجور الحقيقية ؛ وزيادة التضخم والضغوط التضخمية ؛ والانخفاض الحاد في حجم الواردات ؛ والانخفاض الحاد في الموارد المخصصة لقطاعات اجتماعية هامة أخرى مثل التعليم والصحة . وفي بعض البلدان الافريقية كانت النتائج السياسية لتدابير تصحيح المسار بالغة الخطورة ، وقوبلت بالمقاومة الشعبية في شكل أعمال شغب وذلك ، على سبيل المثال ، على حساب الاسعار المتزايدة للغذاء . والحقيقة أن النتائج

Digitized by UNOG Library

الاجتماعية لهذه البرامج تهدد أسس واستقرار البنى الاجتماعية والثقافية الافريقية . ودفع هذا الوضع كثيرا من الحكومات الى التشكيك في وجود أي جدوى طويلة المدى يمكن توقعها من اتخاذ هذه التدابير لتصحيح المسار . وفي الواقع أن تنفيذ الاستقرار أو برامج التكيف الهيكلي قد أثبت ، في العديد من البلدان ، هامشيته فيما يتعلق بالفعالية وأن من الصعب تكييفه مع ظروفها الاقتصادية وأن فوائده الطويلة المدى مشكوك في أمرها .

١٠ - ومن المؤكد أن البلدان الافريقية ، بعد إقرار برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، كانت تحدوها آمال كبار في أن يدعم المجتمع الدولي جهودها اذا ما طبقت برامج التصحيح . إلاّ أنه حتى الآن ما زالت تدفقات الموارد المتوقعة من المجتمع الدولي بطيئة ومتضائلة . لقد ارتفع صافيها السنوي من حيث القيمة الاسمية من ١٦ بليون دولار في ١٩٨٥ الى ١٨ بليون دولار في عام ١٩٨٦ ، إلاّ أنه قد انخفض من حيث القيمة الحقيقية . لقد تجمدت المساعدات عند مستوى ما يقرب من ١٣ بليون دولار في عام ١٩٨٦ ؛ وهذا يمثل ٧٠ في المائة من تدفق الموارد الخارجية الاجمالية . كما أخذت مستويات المساعدات الانمائية الثنائية في الانخفاض . وغطى صافي تدفق الموارد من افريقيا الى صندوق النقد الدولي ، وكذلك ما يصاحبه من شروط مفرطة ، بشكل خطير على الزيادة في التمويل المتعدد الأطراف . وتشير التقديرات الى أن البلدان الافريقية حوّلت الى صندوق النقد الدولي ، خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ الى شباط/فبراير ١٩٨٧ ، ثلاثة أضعاف ونصف ضعف ما تلقته من الصندوق في عام ١٩٨٥ . وفي عام ١٩٨٦ وحده ، بلغ صافي تدفق النقود من افريقيا الى الصندوق أكثر من ٩٦٠ مليون دولار . وانخفضت ائتمانات التصدير من بليون دولار في عام ١٩٨٥ الى ٠,٤ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٦ ، ثم الى صفر تقريبا في عام ١٩٨٧ . كما سجلت القروض الخاصة الأخرى انخفاضا حادا . والواقع أنه نشأ في افريقيا وضع سلبي حيث تصدر رأس المال الى البلدان المتقدمة النمو في حين تنخفض معدلات تدفق المساعدات . وهذا على العكس تماما مما دعا اليه برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

١١ - ومنذ صدور برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، لم يبذل المجتمع الدولي جهودا اضافية لاتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق استقرار أسعار السلع والمعادن . ومن ثم ، فإن افريقيا تدفع أكثر نظير ما يقل عن احتياجاتها ، إذ أن معدلات التبادل التجاري قد تحركت على نحو خطير ضد البلدان الافريقية . ففي عام ١٩٨٦ وحده تدهورت معدلات التبادل التجاري الحقيقية بنسبة ٢٨ في

Digitized by UNOG Library

المائة . وقد قدرت أمانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) اثر هبوط الاسعار على عائدات البلدان الافريقية من الصادرات ، فيما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ بما يعادل خسارة بلغت ٤٨,٣ بليون دولار . والاسوأ من ذلك أنه لم يبدر من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أي حركة نحو تخفيض أو تصفية الحمائية أو اتاحة مجال أوسع للصادرات الافريقية . والواقع أن المجتمع الدولي مطالب باتخاذ مبادرات جادة تتمثل في خطوات ملموسة ومحددة لمواجهة مشاكل الديون والسلع وتدفق الموارد ، وهي مشاكل تزداد تشابكا وحدة في افريقيا .

١٢ - ومع أنه قد طرأت بضعة تطورات مشجعة متواضعة في الاشهر الاخيرة ، فإنها بالنسبة لحجم المشكلة القائمة لا تزيد عن مجرد عمل رمزي . والنتيجة أن ثمة تطوراً خطيراً جديداً يحدث في البلدان الافريقية وهو الشعور بالتعب من عملية تصحيح المسار . ويبرز هذا التطور مع وصول أعداد متزايدة من البلدان الافريقية ، وفي حالة عدم وجود نمو اقتصادي ذي معنى ، الى النقطة التي أصبح لا يمكن عندها ، سياسيا واقتصاديا ، فرض مزيد من التقشف . لقد استنفدت البلدان الافريقية هامش الحركة المتاح لها . والواقع ان افريقيا تشعر باحساس مرير بخيبة الآمال بل حتى بزيف هذه الآمال .

١٣ - إن المجتمع الدولي يملك الموارد والقدرة على الوفاء بالتزاماته بتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . فالتكافل في عالمنا الراهن يجب ألا يكون مجرد كلمات معسولة بل يتعين له أن يتحقق . وفي النهاية ، ومع تسليم افريقيا بأن مسؤولية تنميتها تقع على عاتقها ، فإنه لا يمكن فصل مصير افريقيا عن مصير العالم . وانطلاقا من روح التكافل ، ناشدت افريقيا ، وما زالت تناشد ، المجتمع الدولي أن يساند نضالها من أجل التنمية .

١٤ - ويتعين على المجتمع الدولي أن يدعم جهود افريقيا على نحو فعّال وذلك باتخاذ عدد من الخطوات الفورية ، بما في ذلك تحسين نوع وأساليب المساعدات الخارجية وأشكال التعاون ؛ وتحسين المناخ الخارجي ؛ ودعم اصلاح السياسات العامة في افريقيا ؛ وتخفيف أعباء ديون البلدان الافريقية . وتتطلب هذه التدابير من المجتمع الدولي أن يزيد تدفقات الموارد الميسرة غير المشروطة الى افريقيا . ولتنفيذ هذه التدابير على نحو فعّال ، يتعين على الجهات المانحة التنسيق فيما بينها على المستوى الوطني مع المشاركة الكاملة للبلد المستفيد وبما يحقق منفعته .

Digitized by UNOG Library

القسم الثاني

تحليل الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا في اطار تنفيذ برنامج الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا

١٥ - يتعين بحث الاداء الاقتصادي للبلدان الافريقية خلال الفترة قيد الاستعراض في ضوء الجهود المستمرة من جانب الدول الافريقية لتنفيذ برنامج الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، والعوائق الهيكلية التاريخية للمنطقة ، وأزمة الديون الخارجية المفرطة ، والبيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية ، وغير ذلك من الكوارث الطبيعية ، بما في ذلك الجفاف والتصحر . وبالرغم من اصلاحات السياسة المكثفة وعملية اعادة الهيكلة ومن الدعم الكبير من جانب صندوق النقد الدولي/البنك الدولي لبرامج الاصلاح الهيكلي الذي بدأ خلال السنوات القليلة الماضية ، فان الاداء الاقتصادي للبلدان الافريقية كان مخيبا للآمال بصفة عامة . فالآثار العكسية للعقبات الداخلية والخارجية على الانتاجية وعلى اتاحة الموارد قد استمرت في تجاوز الاثر الايجابي لسياسة الاصلاحات .

١٦ - وقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة بنسبة ١ في المائة عام ١٩٨٦ و ٠,٨ في المائة في عام ١٩٨٧ . وانخفض الناتج المحلي الاجمالي للفرد بنسبة ٢ في المائة و ٢,٢ في المائة في العامين . وتدل المؤشرات على التدهور الخطير للاداء في كثير من البلدان في أنحاء القارة . واستمر انخفاض الناتج المحلي الاجمالي للفرد خلال الثمانينات واشتدت وطأته عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، مما أسفر عن استمرار هبوط مستوى الرفاه ومستويات المعيشة . وتخفي المؤشرات العامة على مستوى القارة التدني البالغ في الاداء في العديد من البلدان التي عانت من نمو سلبي في هذه الفترة .

١٧ - وازداد القطاع الصناعي بنسبة ٣,٧ في المائة في عام ١٩٨٧ في مقابل ٣,٤ في عام ١٩٨٦ . وفي حين أن هذا يدل على بعض التحسن الذي طرأ ، فان أساسه المنخفض نسبيا والارتباط غير الملائم للقطاع مع بقية الاقتصاد لايزال يمثل مشكلة . وعليه فقد انخفضت القيمة الزراعية المضافة من ٣,٨ في المائة في عام ١٩٨٦ الى ١,٤ في عام ١٩٨٧ . وبالاضافة الى ذلك فان النمو الهامشي والمنخفض الذي تم تحقيقه في قطاع الصناعة يخفي التباين الاقليمي الخطير القائم ويتأثر بصورة كبيرة بأداء عدد قليل من البلدان ويقلل من شأن العقبات الخطيرة التي تواجهها العديد من البلدان ، وبخاصة بلدان السهل .

Digitized by UNOG Library

١٨ - وعلى الرغم من سقوط أمطار كافية خلال موسم الأمطار في عام ١٩٨٥/١٩٨٦ في مختلف أجزاء افريقيا ، تشير التقارير الى أن عددا كبيرا من البلدان الافريقية لايزال متضررا من الجفاف والتصحر . فالجفاف الذي اختفى من معظم البلدان الافريقية في عام ١٩٨٦ قد عاد الى بعض البلدان ، وبخاصة في الجنوب الافريقي واثيوبيا ، عام ١٩٨٧ . وحدثت كوارث أخرى في بعض البلدان في شكل عواصف هوجاء وفيضانات جارفة وأمطار مدرارة ، مما سبب أضرارا بالغة تمثلت في تدمير المحاصيل والبنية المادية وحدوث مشاكل في النقل . كما حدثت كوارث طبيعية أخرى . فلقد غزا الجندب والجراد وصراصير الغيط عدة بلدان افريقية ومن المتوقع أن تصل أسراب الجراد الصحراوي الى منطقتي شرق افريقيا والجنوب الافريقي في عام ١٩٨٨ . وطبقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، يمكن للخسائر المحصولية المتوقعة بسبب الجراد الصحراوي أن تبلغ مليون طن في عام ١٩٨٨ . وفي شمال وغرب افريقيا ، وبخاصة في موريتانيا والجزائر وتونس ، تحيق الأخطار بمحاصيل الحبوب . كما ظهرت مشكلة تناقص مساحة الغابات والتصحر كاحدى المشاكل الجديدة التي تؤثر على عدد كبير من البلدان الافريقية .

١٩ - وفي الجنوب الافريقي ، ازداد الوضع الاجتماعي والاقتصادي تدهورا نتيجة أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يرتكبها نظام الفصل العنصري لجنوب افريقيا ضد دول المواجهة وغيرها من الدول المجاورة . لقد أدت سياسات العدوان وزعزعة الاستقرار التي ينتهجها نظام الأقلية العنصرية ، الى وقوع خسائر هائلة في الأرواح البشرية والممتلكات ، كما أدت الى تحويل الموارد والجهود التي تحتاجها التنمية الاقتصادية الى الانفاق على وسائل الدفاع ، فضلا عن تعطيل الانتاج الاقتصادي وتدمير البنية الأساسية ، وزادت من مشكلة تدفق اللاجئين والمشردين . وساهمت هذه العوامل السلبية كلها في انحسار النمو الاقتصادي ونسف الجهود التي تبذل من أجل التنمية في المنطقة ، بما في ذلك تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وقد بلغ ما أنفق على الدول الأعضاء في مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ، نتيجة لهذه الحروب وأعمال زعزعة الاستقرار بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٦ ، ٣٠ بليون دولار ، وبلغ عدد الذين فقدتهم موزامبيق وحدها في تلك الحروب ٠٠٠ ١٠٠ شخص .

٢٠ - وباعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، كان من المتوقع أن يعمل المجتمع الدولي على توفير مناخ دولي ايجابي يسمح بتنفيذ برنامج الانعاش الافريقي . ومن المؤسف أن هذا لم يتحقق على الاطلاق .

Digitized by UNOG Library

فلقد ازداد المناخ الدولي ، في كثير من وجوهه ، سوءا ونتج عن ذلك تبديد قدرة البلدان الافريقية على تنفيذ البرنامج على نحو كامل . وتضمن ذلك التدهور السريع في معدلات التبادل التجاري في البلدان الافريقية ؛ والكوارث الطبيعية ؛ وسياسات زعزعة الاستقرار التي ينتهجها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ولقد دفعت الآثار المتراكمة المتشابكة لهذه العوامل بعض البلدان الافريقية الى حافة الانهيار الاقتصادي . وبالاضافة الى ذلك ، استمرت أسعار الفائدة الحقيقية في الارتفاع ؛ ولاتزال الحمائية سياسة سائدة في البلدان الصناعية ، ولايزال تذبذب أسعار صرف العملات العالمية الرئيسية مستمرا دون توقف . وفضلا عن ذلك ، فبالرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أشارت الى أولوية تنفيذ برنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، فقد كانت الاستجابة والالتزام بدفع موارد مالية من جانب الأمم المتحدة للبرنامج غير كافيين بالمرة .

٢١ - ان عدم كفاية التدفق المالي الصافي من كافة المصادر مع انخفاض أسعار السلع الأساسية قد زاد من عبء ديون الدول الافريقية وجعل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا مهمة صعبة ان لم تكن مستحيلة . ولاتزال البلدان الافريقية تعتمد في صادراتها على مواد أولية قليلة . وان الانهيار في أسعار السلع التصديرية ذات الأهمية لافريقيا ، مصحوبا بالطلب الضعيف على الصادرات الافريقية الأساسية ، مازال يقوض الجهود التي تبذلها افريقيا بغية تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة . وقد كانت أسعار السلع الأساسية غير البترولية في واقع الأمر ، خلال الجزء الأكبر من الثمانينات ، في أكثر مستوياتها انخفاضا منذ الكساد الكبير . وكانت مؤشرات الأسعار للسلع الأساسية غير البترولية ذات الأهمية بالنسبة لافريقيا ، مع اعتبار عام ١٩٨٠ هو العام الأساسي ، ٥٥ فقط للغذاء والمشروبات ، و ٥٦ للبذور الزيتية والزيت ، و ٨٢ للمواد الخام الزراعية ، و ٨٦ للمعادن والمواد الخام والفلزات . وكان مؤشر الأسعار الشامل في عام ١٩٨٧ هو ٦٨ فقط . وعلى الرغم من التحول الأخير في بعض الأسعار ، فان قوانين العرض والطلب تشير الى استمرار الأسعار المنخفضة حتى نهاية فترة البرنامج ويتضح حجم المشكلة اذا قارنا ذلك بمؤشر واردات السلع المصنعة من البلدان المتقدمة النمو واحتمالات الأسعار في السنوات القليلة القادمة . ان أثر الأسعار الهابطة على عائدات البلدان الافريقية قد قامت بتقديره الاونكتاد على أنه قد كلف البلدان الافريقية مبلغ ٤٨,٣ بليون دولار بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ .

Digitized by UNOG Library

٣٢ - ان التدفقات الصافية من المساعدة الانمائية الرسمية لافريقيا لم تكن أيضا على المستويات التي تتوقعها البلدان الافريقية عن العامين الأولين لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وفي حين أنه قد كانت هناك زيادة في تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية لعامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ بصورة رمزية ، فان الرقم الخاص بعام ١٩٨٦ بالنسبة للأسعار الثابتة كان أكثرها انخفاضا بالمقارنة بالاعوام الخمسة السابقة . وتوضح التقديرات لعام ١٩٨٧ أن تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية قد اتسمت بالركود بصورة دائمة . وعلى الرغم من مختلف المبادرات الاخيرة من جانب المؤسسات المالية المتعددة الاطراف فان افريقيا لاتزال محولا رئيسيا للموارد الى هذه المؤسسات ، وعلى وجه الخصوص صندوق النقد الدولي . وقد انخفض الاستثمار الاجنبي المباشر الى افريقيا نظرا لأن الوضع الاقتصادي في افريقيا قد تدهور .

٣٣ - ان عبء الديون الخارجية قد ظل يطوق بالفعل جميع البلدان الافريقية في السنوات الاخيرة . وان حجم الديون ليس هو فقط الذي يثير القلق بل ان معدل الزيادة في مقدار الديون والتزامات خدمة الديون على الاقتصاد ككل قد أصبح أيضا مصدرا للقلق . وقد بلغت الديون الخارجية لافريقيا حوالي ٢٢٠ بليون دولار في شباط/فبراير ١٩٨٨ ، ويشكل هذا ٤٤ في المائة من عائدات التصدير . وتستمر التزامات خدمة الديون في التصاعد ، وتم تقديرها بمبلغ ٢٩ بليون دولار في عام ١٩٨٧ ، ومن المخطط لها أن تصل الى ٤٥ بليون دولار بحلول عام ١٩٩٥ . وعلى وجه العموم ، فان التحويلات الراكدة لصافي الموارد الى افريقيا بالقيمة الحقيقية في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، بالاضافة الى الخسارة التي بلغت ١٨ بليون دولار في عام ١٩٨٦ نتيجة للانهيار في أسعار السلع ، والتزامات خدمة ديونها التي قدرت بمبلغ ٢٩ بليون دولار في عام ١٩٨٧ ، توضح ، اذا أخذنا في الاعتبار الخسائر في عائدات التصدير والتزامات خدمة الديون ، أن افريقيا خلال الفترة المستعرضة أصبحت محولا صافيا للموارد الى البلدان المتقدمة النمو ككل في وقت هي في أمس الحاجة فيه الى الموارد الخارجية .

Digitized by UNOG Library

تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

ألف - على الصعيد القومي

١ - التنمية الزراعية

٢٤ - ان الآثار الناجمة عن الجفاف الذي حدث في الفترة ١٩٨٤/١٩٨٥ على الانتاج الزراعي ومن ثم على الأمن الغذائي في العديد من البلدان الافريقية كان من أحد الأسباب الرئيسية التي دعت الى عقد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الثالثة عشرة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . ونتيجة للجفاف ، بلغ الوضع في بعض البلدان مدى يائسا للغاية الى درجة الحاجة الى تدابير الاغاثة الطارئة ، التي كانت تتم في الغالب بالتعاون مع المانحين الدوليين ، للتخفيف من المعاناة والجوع وسوء التغذية البشرية .

٢٥ - ان العقبة الرئيسية الاخرى أمام النمو المدعوم والدائم في القطاع الزراعي في البلدان الافريقية لاتزال هي السياسات الزراعية الحمائية التي تمارسها البلدان المتقدمة النمو وأوجه الدعم على منتجاتها . ان هذه السياسات تمثل عائقا خطيرا أمام تنمية الزراعة الافريقية المحلية وتحد من حصة المنتجات الزراعية المحلية في الاسواق القومية .

٢٦ - وكانت التدابير الاخرى التي اتخذتها الدول الاعضاء هي انشاء جهاز قومي للأمن الغذائي ، وتحسين قنوات التوزيع الداخلي ، ومكافحة ازالة الغابات وتآكل التربة و/أو المعالجة عن طريق الاصلاح ، والرقابة على الافراط في المرعى و/أو الافراط في الاستغلال ، واصلاح الاراضي وادخال الميكنة في الزراعة أينما كان ذلك ملائما .

٢٧ - ويمكن وضع النتائج المبدئية فيما يتعلق بأحدث اتجاهات الانتاج الزراعي على أساس بيانات الفاو . ان البيانات الخاصة بانتاج الحبوب والجذور أوضحت أنه كانت هناك فيما بين عام ١٩٨٤ و ١٩٨٧ زيادة عامة في الكمية التي أنتجتها هذه المحاصيل . وعلى وجه العموم فان انتاج الحبوب يعتبر مؤشرا حسنا للانتاج الزراعي الشامل لغالبية البلدان الافريقية ، وقد انتعش انتاج الحبوب بصورة هائلة في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ من المستويات المنخفضة التي حدثت في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ . وعلى كل فقد أثر

Digitized by UNOG Library

في عام ١٩٨٧ عدد من العوامل مرة أخرى بصورة سلبية على مختلف المحاصيل الرئيسية ، ومن بينها الحبوب . وفي مناطق معينة كان هطول الأمطار منخفضا أيضا عن المستوى العادي أو متأخرا في عدد من البلدان ، كما عانى محصول الحبوب - ولاسيما في غرب وشرق افريقيا - من الآفات الحشرية مثل الجندب والجراد .

٢٨ - انّ اجمالي الانتاج الاقليمي من الحبوب في عام ١٩٨٧ ، على الرغم من أنه أقل من انتاج عام ١٩٨٦ كان جيدا بالمقارنة بمتوسط الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ . وكان الاستثناء في الجنوب الافريقي حيث تسبب استمرار الجفاف وعدم الاستقرار في تقليص الانتاج .

٢٩ - ان الصورة الشاملة موضحة على أفضل وجه بواسطة مؤشر انتاج الحبوب بواقع الفرد (١٩٧٩ - ١٩٨١ = ١٠٠) كما قدرته الفاو ، والذي انخفض بصورة محزنة الى ٨٦ عام ١٩٨٤ ، ثم انتعش في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ حتى بلغ ١٠٨ قبل أن يهبط مرة أخرى الى أقل من ٩٧ في عام ١٩٨٧ .

٣٠ - وفيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر على الانتاج الزراعي ، فان الظروف المناخية تقوم ، بالتأكيد ، بأهم دور . ان معظم البلدان قد عزت التغيرات الهامة في الانتاج الشامل من الغذاء والثروة الحيوانية للظروف المناخية .

٣١ - وتشتمل التدابير التي اتخذتها بعض البلدان ، حتى الآن ، على تشجيع المؤسسات المالية على توفير الاعتمادات للقطاع الزراعي ، وتطوير مرافق الري ، وتوفير الطرق والطرق الفرعية ، والمكننة ، واستخدام المدخلات والأساليب الحديثة في الزراعة . كما أن هناك المزيد من الاهتمام بالأبحاث وخدمات الارشاد . وقد قام عدد من البلدان باختيار مختلف مجموعات من السرغوم والذرة بغية تكييف العينات المحسنة لمختلف المناطق البيئية - الزراعية . وهناك أيضا برامج خاصة تهدف الى دعم صغار المزارعين والنساء المنتجات للغذاء .

٣٢ - ان هذا الاهتمام المتزايد بالانتاج الغذائي لم ينعكس بعد بشكل كامل في أحد المؤشرات الرئيسية للانتاج الزراعي ، وهو على وجه التحديد القيمة المضافة الزراعية . وبالنسبة لافريقيا بأسرها فقد كانت معدلات النمو في القيمة المضافة الزراعية على النحو التالي : منذ عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٥ ، ١,٥ في المائة ، و ٣,٨ في المائة و ١,١ في المائة على التوالي في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ . ومن المنتظر أن تزيد القيمة المضافة بحوالي ٤ في المائة بالنسبة لعام ١٩٨٨ .

Digitized by UNOG Library

٣٣ - لقد تأثر أداء القطاع الزراعي خلال الفترة قيد الاستعراض من جراء الظروف المناخية والجندب والجراد والاسعار المنخفضة للصادرات الزراعية . ان برنامج التكيف ، بتأكيده المفرط على رفع الدعم الزراعي ، قد أغفل أهمية المكونات الهامة مثل الاستثمار في التكنولوجيا الملائمة ، والبحث والتنمية ، وخدمات المعلومات ، والمدخلات ، والحاجة الى الابقاء على دخول حقيقية ومستقرة للمزارعين . ان سياسات المعونة الغذائية في افريقيا قد قللت أيضا من قدر حوافز الاسعار للمزارعين الافارقة فان المساعدة التي قدمت ، في منطقة الجنوب الافريقي دون الاقليمية ، في شكل معونة غذائية الى الدول ضحايا عدوان جنوب افريقيا لم تعالج المشكلة الخطيرة الخاصة باعادة دمج المواطنين المتأثرين بذلك . وعليه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع المزيد من التأكيد على المعونة الموجهة نحو التنمية بغية تشجيع الاعتماد الذاتي في مجال المقدرات الانتاجية .

٢ - قطاعات أخرى دعما للزراعة

٣٤ - حدد برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ثلاثة مجالات رئيسية في داخل قطاعات أخرى دعما للزراعة ، وهذه المجالات هي :

(أ) اعادة تأهيل الصناعات المرتبطة بالزراعة وتنميتها ؛

(ب) تطوير وسائل النقل والاتصالات ؛

(ج) التجارة والشؤون المالية .

(أ) <u>اعادة تأهيل الصناعات المرتبطة بالزراعة وتنميتها</u>

٣٥ - فيما يختص بمجال تنمية الصناعات الخاصة بانتاج الأدوات والمعدات الزراعية ومعدات الري الصغيرة والمدخلات الزراعية ، كان التأكيد خلال الفترة قيد الاستعراض على رفع مستوى قدرات الصيانة والاصلاح للجرارات والمعدات المتنقلة الثقيلة علاوة على الماكينات والمعدات الزراعية الاخرى . وكان هناك بعض التأكيد أيضا على تنويع انتاج المعدات وقطع الغيار .

٣٦ - ولتسهيل انتاج المدخلات الزراعية ، تركز الاهتمام في العديد من البلدان الافريقية على انتاج الكيماويات الاساسية والاسمدة ومبيدات الحشرات . وفيما يتعلق

Digitized by UNOG Library

بالاسمدة على وجه التحديد ، تركزت معظم الانشطة على استحداث أسمدة جديدة ومؤسسات ووحدات جديدة للبحث والتطوير ، وتنظيم صيانة مصانع الاسمدة بواسطة عدد من البلدان . وكان تم التاكيد أيضا في مجال المبيدات الحشرية على تشجيع استخدام المواد الخام المحلية لانتاج وتكوين المبيدات الحشرية .

٣٧ - وفيما يختص بتجهيز الاغذية والمواد الخام ، كان التركيز ينحصر في تقليل الاهدار الى أدنى حد ممكن ورفع حجم القيمة المضافة للتصنيع الى أكبر حد ممكن بغية زيادة العائدات من النقد الاجنبي . وجرى التاكيد بصفة خاصة على انعاش صناعات تجهيز الاغذية والصناعات التي تقوم على أساس الزراعة وتحديثها وتوسيع نطاقها ، في محاولة لتوفير عنصر المدخلات اللازمة لتحقيق تنمية مكتفية ذاتيا ومعتمدة على الذات .

٣٨ - وفي مجال اصلاح ورفع مستوى المصانع القائمة حاليا ، شرعت العديد من البلدان الافريقية في القيام بانشطة ترمي الى تحديد الصناعات المتداعية ، ولاسيما تلك التي يمكن تنشيطها بصورة فعالة . ويبدو أن التركيز الاساسي قد انحصر أساسا في صناعات انتاج المعدات الزراعية والاسمدة والمبيدات الحشرية وسلسلة واسعة من الصناعات الزراعية . وان الافتقار الى النقد الاجنبي وممارسات إغراق السوق التي تقوم بها البلدان المتقدمة النمو قد أثرت بصورة مناوئة على قطاع الانتاج الصناعي .

٣٩ - وعلى الرغم من هذه الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية ، فان النمو في قطاع المصنوعات لايزال ضعيفا . ومن ثم فان التدابير الخاصة باصلاح السياسة التي وضعتها البلدان الافريقية فيما يتعلق بتحسين تدفق رأس المال الاجنبي ؛ وازدياد الفعالية والقدرة على المنافسة ؛ والمستوى المحسن للانتاج ؛ وتنمية القوى العاملة الصناعية ، وخلافه ، لم تثمر بعد النتائج المرغوبة . ان الافتقار الى النقد الاجنبي قد أثر بصورة خطيرة على قطاع المصنوعات ، ولاسيما فيما يتعلق بالاستثمارات الجديدة في الصناعة التي تناقصت بشكل كبير . وقد أدى الافتقار الى النقد الاجنبي أيضا الى عجز في قطع الغيار المستوردة والمدخلات الاساسية الاخرى للصناعة . وان الجفاف والمجاعة المتواصلين واستمرار الحالة الطارئة في بعض البلدان الافريقية قد أدت الى منافسة مؤسسية تقريبا بين تدابير الاغاثة والانشطة الانمائية الطويلة المدى مثل دعم القطاع الصناعي .

Digitized by UNOG Library

(ب) تطوير النقل والاتصالات

٤٠ - استمر بناء الطرق الفرعية والرئيسية وطرق الخدمات . وفيما يتعلق بتطوير شبكات النقل المتعددة الجنسية والمتعددة الوسائط ، تبذل العديد من البلدان ، في حدود القيود الحالية على الموارد ، جهودا للوفاء بالتزاماتها فيما يتصل ببرنامج شبكة الطرق عبر افريقيا وكذلك الوفاء بالتزاماتها بوصفها أعضاء في التجمعات الاقتصادية دون الاقليمية ، مثل الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، والاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط افريقيا ، والاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا ، ومنطقة التجارة التفضيلية (لدول شرق افريقيا والجنوب الافريقي) ومؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي . إلا أن الجهود الكبيرة التي تبذلها بلدان الجنوب الافريقي لخلق شبكات نقل في داخل البلاد قد تقوضت بشدة نتيجة لسياسات زعزعة الاستقرار التي تنتهجها جنوب افريقيا والتي تستهدف ، في الأساس ، قطع جميع خدمات النقل التي لا تعتمد على موانيء جنوب افريقيا . وقد بدأت الجهود الكبيرة التي تقوم بها الدول الأعضاء في مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي لانشاء شبكات للنقل فيما بين البلدان تؤتي ثمارا ملموسة ، رغم سياسات العدوان وزعزعة الاستقرار المستمرة لجنوب افريقيا التي تستهدف أساسا خدمات النقل في الدول المجاورة . ومن بين الأخطار الكبيرة التي تواجهها افريقيا حاليا عملية حماية الانجازات في قطاع النقل من التبدد بسبب نقص الموارد اللازمة لاصلاح المرافق الأساسية القائمة في ميدان النقل والمحافظة عليها . ويمر قطاع النقل الجوي بمرحلة حرجة ، وكذلك النقل بالسكك الحديدية . ويعد كلا القطاعين قائما على رأس المال المكثف . ويترتب على هذه الحالة اعتماد افريقيا على النقل البري والمائي فقط . وحتى هذان القطاعان ، ولاسيما الأول ، يواجهان احتمالات غير مباشرة بعدم التلبية الكافية لاحتياجات الاقتصاد الافريقي . وعليه ينبغي منح الأولوية لهذا القطاع على المستويين الوطني والدولي بغية تفادي آثار الانهيار التام لنظام النقل على الانشطة الاقتصادية الشاملة .

٤١ - ومن المؤسف أنه على الرغم من أن النقل والاتصالات يظهران ضمن الأولويات المدرجة في برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، فإن التدفقات المالية المخصصة لعقد النقل والمواصلات في افريقيا من جانب المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف قد انخفضت منذ عام ١٩٨٦ .

(ج) التجارة والشؤون المالية

٤٢ - فيما يتعلق بالتجارة والشؤون المالية ، يوجد ما يدل على أن البلدان الافريقية قد أولت اهتماما جديا لتحسين قنوات التوزيع الدولية . ولقد اتخذت اصلاحات

Digitized by UNOG Library

في الأسعار وفي التسويق لتصحيح الاختلالات السعرية ، وتحسين معدلات التبادل بالنسبة للريف ، وتشجيع الانتاج الزراعي عموما . وشملت التدابير المحددة زيادات في أسعار الشراء من المنتجين وانسحاب الحكومات من التدخل المباشر في تسويق المنتجات ، وتخفيف أو تقليص دور القطاع العام في توريد وتوزيع المدخلات .

٤٣ - وزاد من مشكلة انكماش طلب البلدان الصناعية على صادرات افريقيا من السلع الأساسية ، التطبيق المكثف من جانب هذه البلدان لعدة تدابير تعتبر بمثابة تضييق لأسواقها ، مثل القيود على الحصص المصرح بها ، وغير ذلك من التدابير الحمائية . ولقد كانت حصيلة صادرات افريقيا في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ أقل منها في عام ١٩٨٥ بنسبة ٣٠ في المائة . وخلال نفس الفترة وصلت أسعار الواردات الرئيسية لافريقيا الى مستويات من الارتفاع جعلت العجز الحالي في ميزان مدفوعاتها يبقى عند مستوى ١١,٣ بليون دولار في عام ١٩٨٧ ، وهو ما يعني انخفاضا في معدلات التبادل فيما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ يصل الى حوالي ١٧ في المائة .

٤٤ - وكجزء من التزامها الشامل بادخال مزيد من المرونة على الإدارة الاقتصادية فيها ، اتخذت عدة بلدان تدابير لتحرير التجارة والتبادل . وتضمنت الاجراءات المتخذة في هذا المجال تحرير نظم تراخيص الاستيراد والتصدير ، وانسحاب الحكومات من التدخل المباشر في توريد وتوزيع المدخلات ، وزيادة توريد وتوزيع المدخلات ، وزيادة دور القطاع الخاص في هذا المجال .

٣ - الجفاف والتصحر

٤٥ - عانى كثير من البلدان الافريقية من الجفاف خلال عام ١٩٨٧ ، ومازال بعضها يعاني في الوقت الحالي من اجتياح الحشرات ، إذ كانت ظروف تكاثر الجراد والجراد الصحراوي مواتية نتيجة للرطوبة الموجودة في مناطق تكاثرها . ولقد شكل الجراد والجراد الصحراوي ، عند هجرته في عام ١٩٨٧ عبر غرب وشرق افريقيا ، خطرا شديدا على الحاصلات الزراعية استدعى اللجوء الى وسائل المكافحة الجوية والبرية للحد من الدمار الذي أتى به . وتتعرض الحاصلات في شمال افريقيا حاليا للخطر من جراء أسراب الجراد الصحراوي الهائلة . والأمر يحتاج الى عمل دولي لمكافحة الخطر .

٤٦ - وبالمقارنة بعام ١٩٨٤ ، تبدو آثار جفاف عام ١٩٨٧ خطيرة على صحة الانسان وعلى الانشطة الاقتصادية وإن لم تكن بنفس درجة الخطورة التي شهدها ذلك العام . لقد

Digitized by UNOG Library

تحسن الاستعداد لمواجهة الكوارث نتيجة لإدارة أكثر كفاءة لمخزونات الأغذية وربما لبنية أساسية أفضل بشكل عام . كذلك كان هذا التحسن نتيجة للخبرة التي اكتسبت أثناء جفاف عام ١٩٨٤/١٩٨٥ . وبشكل محدد أصبح عدد أنظمة الإنذار المبكر القائمة أكبر ، وهو ما سمح بتوقع أفضل للأزمات قبل وقوعها . هذا وقد أبلغت ثمانية عشر بلدا افريقيا عن إقامة أنظمة للإنذار المبكر تعمل بالفعل .

٤٧ - وقد أعلن أكثر من نصف البلدان الافريقية عن اتخاذ تدابير لمكافحة الجفاف والتصحر ولإدارة الطاقة والثروات الطبيعية . وتراوحت الاجراءات المتخذة بين إقامة نقاط لتوزيع المياه في حالات الطوارئ وبناء السدود ، كتدابير محددة للتخفيف من آثار الجفاف ، وتشجيع المحافظة على الطاقة (استبدال حطب الوقود وغير ذلك) .

٤٨ - وقد اتخذت الدول الأعضاء تدابير محددة لمكافحة آثار الجفاف على حياة الانسان والنبات والحيوان فعملت ، بوجه خاص ، على توفير المياه للسكان في المناطق المعرضة للجفاف وذلك بإقامة نقاط لتوزيع المياه في حالات الطوارئ .

٤٩ - ومن جانب آخر ، عانت مجموعة البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهندي من أعاصير كان لها مثل الجفاف آثار قاسية على الانتاج الزراعي وعلى جوانب أخرى من الحياة فيها .

٥٠ - وتغطي الصحاري أكثر من ٣٠ في المائة من مساحة افريقيا ، وتقدر الفاو أن ٦٠ في المائة أخرى من هذه المساحة معرضة للتآكل السريع إذا زرعت دون اتخاذ تدابير مناسبة لحماية التربة . وكثيرا ما يسبب الضغط البشري والحيواني الكبير على الأراضي الهامشية مزيدا من التصحر الذي يأخذ شكل زحف الرمال .

٥١ - وإذا أخذت هذه العوامل في الاعتبار تكون المؤشرات على تحسن ظروف التربة ، أي كميتها ونوعيتها ، قليلة بالرغم من الجهود المبذولة لتحسينها من جانب البلدان ومستوى الدعم الذي قدمته حتى الآن المنظمات الدولية والمعونة الثنائية .

٥٢ - وبالرغم من جهود البلدان الافريقية في مكافحة الجفاف والتصحر ، فإن ثمة شكا في أن يكون نطاق هذه الجهود وأثرها كافيين لوقف الانحسار في الغطاء النباتي وفي التآكل المستفحل للتربة في كثير من أجزاء افريقيا . إن هناك اتجاهات قوية تشير

Digitized by UNOG Library

الى العكس . وتكشف التوقعات الخاصة بعام ٢٠٠٠ عن أن الصورة ستكون عندئذ قاتمة إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه .

٥٣ - وفي المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية في السهل وفي شرق افريقيا والجنوب الافريقي ستتفاقم الندرة الموجودة حاليا في الغطاء النباتي نتيجة لمزيد من تآكله . وفي مناطق سافانا الأخشاب التي يرتفع فيها الضغط السكاني ، فإن ٣٥ في المائة الى ٥٠ في المائة فقط من الاحتياجات هي التي ستلبيها الموارد المتوفرة في عام ٢٠٠٠ .

٥٤ - وفي مناطق السافانا التي كان الضغط السكاني فيها منخفضا في عام ١٩٨٠ ، سيكون الوضع قد تدهور في عام ٢٠٠٠ في المناطق التي سيضطر فيها السكان الى خفض استهلاكهم خفضا كبيرا . وسيواجه سكان الحضر مصاعب في تلبية احتياجاتهم وينطبق هذا بشكل خاص على بعض المناطق في داخل بلدان غرب افريقيا .

٤ - تنمية وتخطيط واستخدام الموارد البشرية

٥٥ - اعترفت الحكومات الافريقية ، على الدوام ، بأن تنمية وتخطيط واستخدام الموارد البشرية شروط لا غنى عنها للتنمية . ولذلك خصصت نسبة هامة من انفاقها الرأسمالي وميزانياتها الجارية لهذا القطاع . ولقد شدد برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، من جديد ، على هذا الدور المركزي الذي تلعبه تنمية الموارد البشرية .

٥٦ - وقد رُكّز خلال الفترة قيد الاستعراض على مراجعة ووضع برامج وطنية لاستغلال الموارد البشرية والتدريب . وتم تعزيز أو انشاء مؤسسات التدريب والمرافق الصناعية ذات الصلة . وتم تحديد وتعزيز مراكز لإعادة التدريب ، وكذلك تقييم احتياجات التدريب وإقامة نظم ملائمة للإعلام . كما تم تعزيز برامج تبادل المدربين والخبراء وكبار الموظفين ليس فقط فيما بين البلدان الافريقية بل أيضا مع البلدان النامية الاخرى .

٥٧ - وتسعى غالبية البلدان الافريقية ، في الوقت الحاضر الى رفع مستوى كفاءتها فيما يتعلق بإعداد المشروعات وتصميمها . وتم التركيز على تحسين مستوى المعرفة والكفاءات في مجال تطبيق مبادئ تخطيط وتقييم المشروعات وتحديد مصطلحات مشتركة

Digitized by UNOG Library

واتباع معالجة أكثر منهجية لمفهوم تصميم ورصد وتقييم المشروعات فيما يتعلق بمشاريع التعاون الفني والاستثمار في القطاع الصناعي .

٥٨ - وقامت معظم البلدان الافريقية بإجراء تغييرات جذرية في نظمها التعليمية ومن بين ما تناولته تلك التغييرات تكثيف الجهود لمحو الامية وتعليم الكبار ، وكذلك برامج التدريب المهني ، وقد وضعت غالبية تلك البرامج قبل برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، إلا أنها أصبحت أكثر إلحاحا بسبب ذلك البرنامج .

٥٩ - غير أن الضغط المتزايد باستمرار على البلدان الافريقية نتيجة نقص التدفقات الكافية من الموارد الخارجية وبرامج التكيف الهيكلي يوشك أن يعرقل الجهود المبذولة في هذا الاتجاه . وكما ورد في إعلان الخرطوم ، فإن السبب في ذلك هو أن برامج التكيف الهيكلي غير كافية وغير مدروسة وترمي الى أهداف قصيرة جدا في مداها . والواقع أن استغلال الموارد البشرية لم يلق سوى أولوية ضئيلة في برنامج التكيف الهيكلي ؛ وكان الضرر الاكبر من نصيب التعليم والصحة وهو ما يؤدي بلا شك الى إضعاف احتمالات التنمية في الاجل الطويل مع زيادة عدم المساواة والفقر .

٦٠ - إن الازمة الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها افريقيا حاليا قد أتاحت بدون شك إدراك الاولوية التي ينبغي إيلاؤها لتنمية هذه الموارد البشرية ، وهي وفيرة فهناك ضرورة لتدريب العاملين وإعادة تدريبهم من أجل خلق وتكديس الثروات التي لا تستطيع افريقيا بدونها تحقيق أي تقدم .

٥ - إصلاحات السياسة وبرامج التكيف الهيكلي وأثرها على الاداء الاقتصادي

(أ) تحسين الإدارة الاقتصادية

٦١ - وضعت البلدان الافريقية تدابير في إطار برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ترمي الى تحسين إدارة اقتصادياتها القومية ، وبصفة خاصة في المجالات التالية : (أ) أنظمة ومؤسسات وممارسات الإدارة العامة ؛ (ب) المشروعات العامة ؛ (ج) إصلاح الخدمة العامة وجعلها موجهة بصورة أكثر نحو التنمية ؛ (د) تعبئة الإدخارات المحلية ؛ (هـ) الإدارة المالية ؛ (و) خفض تسربات النقد الاجنبي ؛ (ز) تشجيع دور القطاع الخاص المنتج .

Digitized by UNOG Library

٦٢ - وعلى كل فمن الصعب تقييم الاثر الحقيقي لتدابير السياسة على مؤشرات التنمية الاقتصادية نظرا للوقت القصير منذ وضعها ، والتأثير المسيطر للأنظمة النقدية والمالية للسوق وسياسات البلدان الصناعية الكبرى والظروف المناخية على مستويات الموارد . وعليه فمن المرتقب الحصول على الفوائد من تدابير السياسة هذه في المدى المتوسط والمدى الطويل .

(ب) برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي

٦٣ - إن تنفيذ برامج الاستقرار أو التكيف الهيكلي بالدعم من جانب المؤسسات المالية المتعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي/البنك الدولي) قد برهن على أن هذه البرامج في العديد من البلدان الافريقية هامشية فيما يتعلق بفعاليتها وعلى صعوبة تكيفها مع ظروفها الاقتصادية والتشكك في الفوائد الطويلة المدى . والواقع أن برامج التكيف الهيكلي ليست هيكلية بطبيعتها لأنها ذات منظور قصير المدى ولأنها تقوم على ثلاثة من أعمدة الاقتصاد الكلي ، هي : (أ) الاستقرار المالي ؛ (ب) الاستقرار النقدي ؛ (ج) انخفاض معدل التبادل الذي تعتبر أهدافه الرئيسية هي إدارة الطلب ، والانضباط المالي ، والتجارة الحرة ، وتحرير السوق .

٦٤ - وقد تولت العديد من البلدان الافريقية القيام بعمليات خفض معدلات التبادل ، وتجميد تخفيض الأجور والمرتبات ، وإصلاحات فيما يتعلق بالاستقرار النقدي والمالي ، واستفادت من تدابير لتخفيف الديون مشروطة ببرامج التكيف الهيكلي .

٦٥ - ولم يصل تقييم برامج التكيف الهيكلي الى نتائج نهائية بعد . إلا أن تطبيق هذه البرامج في البلدان الافريقية أدى الى تضحيات كبيرة وأعباء اقتصادية واجتماعية هائلة . وبالاضافة لذلك فقد برزت العيوب التالية في هذه البرامج :

(أ) أن أهداف التعديل/الاستقرار القصيرة المدى لبرامج التكيف الهيكلي قد أغفلت أهداف التنمية الطويلة المدى للبلدان الافريقية ؛

(ب) أن سيطرة مؤشرات الاقتصاد الكلي حجبت الحاجة الى إيلاء المزيد من الاهتمام للعوامل المؤسسية والاجتماعية والقطاعية الهامة بالنسبة الى التحول الهيكلي الاقتصادي للاقتصادات الافريقية . وفي واقع الأمر فمن الواضح الآن أن الاستجابات لعملية العرض جزئية فقط نظرا للأسعار النسبية ، وأن تحرير السوق يشتمل على أكثر من مجرد إزالة الرقابة ، وأن استراتيجيات التسلسل والتوقيت وإعادة

Digitized by UNOG Library

الهيكلة المؤسسية المعقدة تعتبر هامة للغاية بالنسبة لنجاح إصلاحات السوق في افريقيا ؛

(ج) أن سياسات إدارة عملية الطلب ، بما فيها خفض الواردات مثل السلع الرأسمالية الهامة وقطع الغيار والأغذية ، وخفض العملة وتخفيض المصروفات الحكومية قد كانت كلها على حساب البنى الأساسية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية (العمالة ، الدخل ، التغذية ، الصحة ، التعليم ، ألخ ...) ، وهي حاسمة بالنسبة لعملية التنمية ، ومن ثم فقد وضعت عوائق جمة أمام الاستقرار الاجتماعي والثقافي والسياسي للبلدان الافريقية ؛

(د) نظرا الى الافتقار للتوازن الواقعي بين العوامل الخارجية والمحلية ، فإن معظم خطط برامج التكيف الهيكلي لم تقدر تقديرا صحيحا الثغرات في موارد النقد الأجنبي وكانت متفائلة أكثر من اللازم فيما يتعلق بتقديرات العائدات من الصادرات . فعلى سبيل المثال فقد خفضت معظم البلدان الافريقية عملاتها ، مما نتج عنه ارتفاع التكاليف المحلية لخدمة الديون ارتفاعا حادا . ونظرا لجمود السوق وقلة عدد المنتجات الافريقية المصدرة والحمائية المتزايدة والأسعار المرتفعة للواردات ، فقد فشلت عملية خفض الأسعار في أن تؤدي الى عائدات تصدير متزايدة وتجمعت بدلا عن ذلك مع عمليات خفض كبيرة الحجم في القطاع العام وتجميد/وقف الأجور ، لكي تفاقم من الوضع الاقتصادي الداخلي وتضغط على ظروف المعيشة ؛

(هـ) أن حوار السياسة بين المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ومختلف الحكومات كان إهدارا للوقت ، وكانت البلدان الافريقية في موقف تساومي ضعيف ومعرض للخطر نظرا لأنها فقيرة من الناحية النقدية وتواجه عجزا ضخما في التجارة والميزانية .

٦٦ - إن مشاكل البلدان الافريقية هي مشاكل هيكلية وتحتاج إلى تدابير تصحيحية لمعالجة الحاجة إلى وضع بدائل ملموسة وقابلة للاستمرار للنهج الحالي لمعالجة التكيف الهيكلي في البلدان الافريقية ، وتتماشى مع أهداف واستراتيجيات تنميتها الطويلة المدى ، وتؤدي بسرعة إلى توسيع قاعدة العرض .

Digitized by UNOG Library

(ج) السياسة السكانية

٦٧ - لقد أقرت معظم الدول الافريقية سياسة سكانية قومية ضمنية أو واضحة تؤكد على تنظيم الأسرة في إطار صحة الأم والطفل . إن التدابير الخاصة بمعالجة الخصوبة العالية ومعدل الوفيات والهجرة والأطفال والشباب وحماية البيئة قد منحت كلها أولوية من جانب بعض البلدان .

٦٨ - ولم تتم حتى الآن ملاحظة أي أثر كبير لمكون السياسات الوطنية السكانية الذي يهدف إلى الحد من معدل النمو السكاني في افريقيا ، وذلك خلال الفترة التي يشملها الاستعراض النصفي . ولذلك فما زالت نسبة الخصوبة العالية واجمالي معدلات النمو السكاني قائمة في غالبية البلدان الافريقية .

٦٩ - ولقد كان اجمالي معدل الخصوبة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ يعادل ٦,٤ في المائة ، وتشير الأرقام التقديرية للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ إلى ٦,٣ في المائة . كما أن متوسط النمو السنوي للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ يعادل ٣,١ في المائة . وتعزى هذه الزيادة خلال الفترة الأخيرة إلى الانخفاض المتوقع في معدل إجمالي الوفيات وليس لأي زيادة في معدل المواليد . إن هذه السياسات الموضوعة ، إذا ما طبقت بصورة أكثر حزما ، من المحتمل أن تبدأ نتائجها في الظهور خلال فترة تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات .

٧٠ - إن التدابير التي اتخذت لإيقاف الهجرة من الريف إلى الحضر لم تحظ بنجاح كبير ، إذ أن الجذب إلى المناطق الحضرية لم يضعف ، بينما العوامل التي تسهم في الهجرة من المناطق الريفية قد تكاثفت . ومن المأمول فيه أن تساعد السياسات الحكومية الجديدة الخاصة بالتنمية الريفية ، كما وردت في الردود على كل من الدراستين الاستقصائيتين ، على الحد من هذا المد .

(د) اشتراك السكان في التنمية

٧١ - المجال الرابع للاصلاحات السياسية الهامة هو تدابير تعزيز اشتراك السكان في التنمية . ولقد قامت غالبية الدول الافريقية بإنشاء أجهزة للمشاركة الشعبية . وبعض أجهزة المشاركة الشعبية التي تم إنشاؤها تهدف إلى ضمان اشتراك السكان في بعض جوانب التنمية ، مثل مجالات الزراعة والبناء حيث تتم تعبئة المجموعات المحلية للقيام بالأشغال العامة التي تهمها بصفة خاصة .

Digitized by UNOG Library

٧٣ - كما أن هنالك مجالا آخر عالج مسألة تعزيز وتوسيع المؤسسات المحلية . لقد انحصر دور الحكومات أساسا في تطوير قدرات المؤسسات المحلية في كل من القطاعين الخاص والعام .

(هـ) المرأة والتنمية

٧٣ - لقد أوضحت غالبية الدول الافريقية (٨٨ في المائة) التدابير التي تهدف إلى إشراك المرأة في عملية التنمية . ومازال الاعتراف قائما بدور المرأة الغالب في قطاع انتاج الاغذية . كما أن البلدان التي كان لزاما عليها وضع تسهيلات ائتمانية جديدة ، وبخاصة بالنسبة للنساء اللائي ينتجن الاغذية ، إذ أن مثل هذه التسهيلات لم تكن موجودة من قبل ، تبذل فيها الجهود في هذا الإطار . وقد تم الاعتراف بدور المرأة العام في هذا المجال كشريكة ومستفيدة من التنمية .

(و) اللاجئون والنازحون

٧٤ - إن أزمة اللاجئين والنازحين في افريقيا مازالت أزمة خطيرة . وقد ظهرت أزمة إنسانية أليمة لم يسبق لها مثيل في الجنوب الافريقي حيث يوجد حاليا عدد يقدر بنحو ٥,٤ ملايين نسمة من اللاجئين والعائدين والنازحين بسبب سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا وبسبب سياستها الاستعمارية وحروبها العدوانية وزعزعتها لاستقرار المنطقة بانتظام . وقد اعترف المؤتمر الدولي المعني بمشكلة اللاجئين والعائدين والنازحين في الجنوب الافريقي ، الذي انعقد مؤخرا في أوسلو ، بالآثار الضارة الناجمة عن الوجود المستمر للاجئين وعن عمليات النزوح المستمرة ، على عملية التنمية في الدول المتضررة ، مما يعتبر تهديدا خطيرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع السكان الوطنيين المعنيين .

باء - على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

٧٥ - لقد ضمّنت التجمعات الاقتصادية الإقليمية المقترحات الواردة في برنامج الأولويات من أجل الانتعاش الاقتصادي في افريقيا وبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا برامج عملها . ومثال على ذلك ، فقد أدرجت هيئة رؤساء دول وحكومات دول غرب افريقيا برنامج الأولويات في خطة العمل لدورتيها لعامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ .

Digitized by UNOG Library

٧٦ - أما اجتماع منطقة التجارة التفضيلية ، الذي انعقد في كمبالا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، فقد وضع برنامج أنشطته على غرار مقترحات التنمية الواردة في برنامج الاولويات من أجل الانتعاش الاقتصادي في افريقيا . كما أن مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ، خلال اجتماعاته في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في شباط/فبراير ١٩٨٨ ، قد استعرض أنشطته على نفس النهج . كذلك أيضا أقرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية في شرق افريقيا برنامجا مدروسا في دورتها في آذار/مارس ١٩٨٨ . وقد تضمنت برامج هذه التجمعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية مسألة زراعة الغابات وإعادة زراعة الغابات ؛ وتنمية واستغلال الموارد المائية ؛ وتطوير نوعيات المحاصيل التي تقاوم الجفاف ، في بعض الحالات .

٧٧ - أما بالنسبة للدول الجزرية الافريقية ، فقد تم بذل الجهود من أجل إعادة تنشيط لجنة جزر المحيط الهندي ، التي تضم مدغشقر وموريشيوس وسيشيل وجزر القمر ، وذلك حتى تتمكن هذه الجزر من مواجهة الآثار الضارة للأعاصير والعواصف والفيضانات .

٧٨ - وقد اتخذت سلطات المنظمات دون الإقليمية والإقليمية القائمة تدابير لتقوية برامجها الاقتصادية المشتركة الموحدة ، وبخاصة من أجل إلغاء الحواجز الجمركية ، وتشجيع حرية حركة الاشخاص داخل المنطقة دون الإقليمية ، وتخفيض الرسوم الجمركية وإنشاء سوق مشتركة للمنطقة دون الإقليمية المعنية .

٧٩ - وفي شمال افريقيا ، هنالك جهود تبذل في الوقت الراهن من أجل إنشاء اتحاد اقتصادي افريقي لشمال افريقيا . وعندما تكتمل هذه الجهود تكون افريقيا قد شملتها التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية ، التي ستشكل الاساس لقيام الاتحاد الاقتصادي الافريقي .

جيم - على الصعيد الدولي

٨٠ - في العرض الذي تقدمت به افريقيا إلى دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية بشأن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا في أيار/مايو ١٩٨٦ ، تم تقدير الاحتياجات المالية الخارجية الاضافية لتنفيذ برنامج الانتعاش بحوالي ٩,١ بلايين دولار سنويا ، بينما قدرت متطلبات خدمة الديون الخارجية بمبلغ ١٤,٦ بليون دولار سنويا . وعليه فإن اجمالي متطلبات الموارد الخارجية السنوية لتنفيذ برنامج الأولويات بلغت ٢٤ بليون دولار تقريبا . وعلى الرغم من أنه لم تكن

Digitized by UNOG Library

هناك أية التزامات رسمية بهذه التقديرات ، كان المجتمع الدولي ، على الرغم من ذلك ، مجمعا في الرأي في ادراكه الحاجة إلى دعم البلدان الافريقية بموارد خارجية اضافية . وكانت التقديرات تقوم على أساس مستويات الاسعار في عام ١٩٨٥ حيث أن هذه المبالغ ، فيما يتعلق بالاسعار الحالية ، تصور في الواقع على نحو ضعيف الاحتياجات المالية الراهنة لتنفيذ برنامج الاولويات وكذلك التزامات خدمة الديون .

١ - تحسين نوعية واسلوب المساعدة والتعاون الخارجيين

٨١ - وافق المجتمع الدولي ، عند اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، على أنه بغية تقديم الدعم الفعال للجهود التي تبذلها افريقيا فإن نوعية واسلوب المساعدة والتعاون الخارجيين تحتاج إلى تحسين وفقا لما يلي :

(أ) المزيد من التأكيد على دعم البرنامج في مجالات الاولوية للبلدان الافريقية المستفيدة ، بغية إعطاء دلالة على الدعم المتوسط المدى ؛

(ب) تطوير سياسات التوريد والاجراءات الإدارية التي من شأنها أن تحسن عملية تسليم مدخلات الانتاج ؛

(ج) سداد الاموال بصورة أسرع ؛

(د) زيادة الشروط الميسرة ، ولاسيما عنصر المنح ، في المساعدة الإنمائية المقدمة إلى البلدان الافريقية بغرض تحسين نوعية المعونة المقدمة إلى تلك البلدان ؛

(هـ) عند تخطيط وتنفيذ برامج المساعدة ، يتعين إيلاء اعتبار خاص للمقدرة والخبرة الفنية والتجربة المحلية والظروف المحلية ، وبصفة خاصة الاساليب الفنية والمعدات المحلية ، بالاضافة إلى تدريب العاملين الوطنيين المؤهلين ؛

(و) تطوير المزيد من أساليب التنسيق الفعالة والمقتدرة بغية ضمان تأثير أكبر لسياسات المعونة ؛

Digitized by UNOG Library

(ز) تحسين فعالية المساعدة الفنية وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات وأولويات البلدان الافريقية ؛

(ح) قيام البلدان والوكالات المانحة ، حسب الاقتضاء ، بدراسة تدابير لمساعدة البلدان الافريقية في مجابهة التكاليف المتكررة والمحلية للبرامج والمشروعات ؛

(ط) ينبغي للبلدان المانحة والمؤسسات الدولية والجهات المستفيدة أن تأخذ في الحسبان التكاليف المتكررة والمحلية للبرامج والمشروعات الجديدة بغية ضمان قابليتها للاستمرار .

٨٢ - ومن سوء الطالع أنه بعد عامين من إقرار برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، فإن دلائل الدعم المتوسط المدى ليست كما كانت متوقعة ؛ وفي العديد من الحالات فإن سياسات التوريد والاجراءات الإدارية مازالت في ركود ، بينما لا يزال سداد الأموال بطيئا للغاية . وليست هناك أي جهود منسقة واضحة من جانب المجتمع المانح لزيادة الشروط الميسرة بغرض تحسين نوعية المعونة ، وفي الواقع لا يمكن القول بأنه قد تم إيلاء أي اعتبار خاص للمقدرة المحلية ، ناهيك عن الظروف المحلية . وبينما أشير في بعض العروض التي قدمتها البلدان إلى أن بعض الجهود قد بذلت من جانب البلدان المانحة كل على حدة ، فلا تزال هناك حاجة كبيرة لوضع أساليب تنسيق أكثر فعالية وكفاءة بغية ضمان تحقيق أثر أكبر لسياسات المعونة .

٨٣ - وعلى الرغم من أن هناك بعض المبادرات مثل إطالة فترات السماح وإعادة السداد في نادي باريس ، ومرفق التكيف الهيكلي المعزز والتغذية الشاملة للمؤسسة الإنمائية الدولية ، فلا يمكن القول بأن المجتمع الدولي قد استجاب بصورة فعالة إذا ما تم تقييم مبادراته في إطار احتياجات تنمية افريقيا . إن صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ، التي هي المصدر الرئيسي للمساعدة الخارجية لافريقيا ، قد قدرت بمبلغ ١٣ بليون دولار فقط في عام ١٩٨٦ ، الشيء الذي عكس بالفعل ، بالقيمة الحقيقية ، ركودا بالمقارنة بعام ١٩٨٥ . وإن أرقام المقارنة لافريقيا بأسرها غير متاحة لعام ١٩٨٧ . وعلى كل فإن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية لافريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بالقيمة الجارية للدولار كانت ١٣,٣ بليون دولار فقط ، في مقابل ١٧ بليون دولار في عام ١٩٨٦ ؛ وهذا يشير مرة أخرى إلى انخفاض في القيمة العادية والحقيقية . وفيما يتعلق بالهدف المقبول لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من

Digitized by UNOG Library

بلدان لجنة المساعدة الإنمائية ، فإن معدل المساعدة الإنمائية الرسمية/الناتج القومي الإجمالي لا يصل إلى مستوى الهدف البالغ ٠,٧ في المائة للمجموعة ككل . وفي الواقع فإن القليل من البلدان المتقدمة النمو قد بلغت أو تجاوزت الهدف المحدد .

٨٤ - إن العنصر الآخر لتدفقات الموارد يختص بصافي تحويلات الموارد العكسية من افريقيا . فعلى سبيل المثال أصبح صندوق النقد الدولي متلقيا رئيسيا للموارد من البلدان الافريقية . ومن المقدر أن تكون البلدان الافريقية قد حولت في كل من عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ إلى صندوق النقد الدولي مبلغا تقديريا يبلغ حوالي ٩٦٠ مليون دولار . وإذا ما سمح لهذا الوضع بالاستمرار ، فإن مرفق التكيف الهيكلي المعزز الجديد التابع لصندوق النقد الدولي لن يكون له معنى حقيقي ، حيث أن البلدان الافريقية التي عليها متأخرات لن تتمكن من الوصول إلى الصندوق ؛ وأيضا بسبب الشروط الصارمة الملحقة بالسحب من الصندوق . ويزداد الوضع سوءا بأوجه التشدد الملازمة لاجراءات كل من المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف ، التي تشكل حجر عثرة أمام تحويلات الموارد الفعالة والاضافية إلى افريقيا .

٣ - التحسن في البيئة الخارجية

٨٥ - من المسائل الرئيسية ، من منظور افريقي ، تعرض الاقتصادات الافريقية للخطر في البيئة الدولية . إن الاقتصادات الافريقية تعتمد بصورة كبيرة على انتاج وتصدير مجموعة صغيرة من المنتجات الزراعية والمعدنية تحدد أسعارها وتتلاعب فيها مؤسسات وقوى خارجة عن إرادة افريقيا . كما أن هذه القوى الكبرى تحدد قيمة العملات الدولية بدون مشاركة المنتجين الافارقة . وفضلا عن ذلك ، فإن هذه البلدان التي تستورد المواد الخام تحدد من جانب واحد كميات وطبيعة الصادرات المسموح بها - سواء كان ذلك في مرحلة الخام أو التجهيز - وتمارس بالتالي رقابة فعالة على طبيعة وحجم واتجاه عائدات النقد الأجنبي الخاصة بالبلدان الافريقية . وقد فشل المجتمع الدولي في اتخاذ الاجراءات الفعالة لكي يؤثر بصورة ايجابية على هذه المتغيرات في صالح إنعاش الاقتصاد الافريقي .

٨٦ - ولا تزال البيئة الدولية معادية للمبادرات الكبرى الرامية إلى التعاون الدولي في مجال السلع الاساسية . ونظرا إلى الاثر الكبير لأسعار السلع الاساسية على ميزان المدفوعات والاسعار المحلية في البلدان النامية ، لا تزال المجموعة الدولية تقف ضد الاجراءات الرامية إلى استقرار الأسعار وكذلك الجهود التي تبذل لرفع الأرباح

Digitized by UNOG Library

التي توفرها البلدان المصدرة للسلع . وتظل السياسات التي تنتهجها البلدان الصناعية والمتعلقة بالمخزونات الاستراتيجية الوطنية وانتاج البدائل المركبة واستخدام التكنولوجيات الرائدة تشكل تهديدا خطيرا للاقتصادات الافريقية . ولسوء الحظ ، لا تزال هذه المسائل غير واردة في جدول الاعمال الحالي للمفاوضات في المحافل الدولية .

٨٧ - وبحثا عن الحلول للمشاكل الاقتصادية الافريقية ، فإن من المهم الاعتراف بالصلة الوثيقة القائمة بين عوامل مثل مستوى أسعار السلع الاساسية والديون الخارجية وتدفقات الموارد . ويعد العمل في مجالات التخفيف من أعباء الديون وتدفق الموارد الخارجية الكافية هاما لتلبية الاحتياجات الفورية ووقف تدهور الاقتصادات الافريقية على الرغم من الجهود الهامة التي تبذلها الحكومات بهدف التوصل إلى الاصلاح المرجو . غير أنه على المدى الطويل يجب أن تقوم التنمية الافريقية على الموارد التي توفرها التجارة . وبالنسبة للبلدان الافريقية ، يعني هذا الحصول على أرباح تأتي من الصادرات . وبالتالي فإن عدم نجاح التعاون الدولي في ميدان السلع الاساسية يعرقل بصورة كبيرة قدرة البلدان الافريقية على تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

٨٨ - وفيما يتعلق بمسألة الانظمة الدولية النقدية والمالية ، لا تزال مسائل عديدة هامة تستلزم معالجة و/أو اتفاقا بشأنها . وهذه القضايا تشمل الافتقار النسبي إلى دور فعال للبلدان الافريقية في اتخاذ القرارات المتعلقة بعمل الانظمة ؛ واقتصار مراقبة الانظمة والسيطرة عليها على عدد قليل من الدول القوية التي ترفض تغيير قواعد اللعبة ؛ وأثر ذلك على الاقتصادات الافريقية المتسمة بالانفتاح وذلك في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بقيمة العملات الرئيسية . وفي واقع الامر ، ليست هناك علامات تدل على التحسن في إصلاح الانظمة الدولية النقدية والمالية أو المؤسسات التي تتحكم في هذه الانظمة وتسيطر عليها .

٨٩ - ولم تحظ جهود البلدان الافريقية بدعم مناسب من قِبل المجتمع الدولي : فتدفقات الموارد المالية الخارجية لم تكن في نفس الخط مع هذه الجهود ، وفي بعض الحالات تم التخلي عن البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي/البنك الدولي ، ويرجع ذلك إلى الشروط الصارمة الملازمة لها . وفي الحقيقة ، فإن نجاح الاصلاحات الاقتصادية في البلدان الافريقية سوف يعتمد ، إلى حد كبير ، على السياسات المالية والاقتصادية التي تتبناها البلدان الصناعية وعلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل تصدير الصادرات الافريقية إلى أسواقها .

Digitized by UNOG Library

٣ - دعم الاصلاحات الافريقية

٩٠ - شرعت أغلبية البلدان الافريقية في تنفيذ مجالات وسياسات ذات أولوية ، محددة في البرنامج . ومن المتوقع أن يقوم المجتمع الدولي ، في جملة أمور ، بزيادة مساعدته الإنمائية الرسمية لدعم اصلاحات السياسات الافريقية ، بغية التوصل إلى التعجيل بالانتعاش الاقتصادي وتحقيق التنمية على المدى الطويل . غير أن هذا لم يتم انجازه . فالموارد المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية لم تكن في المستوى المطلوب .

٩١ - وقد بلغت التغذية الشامنة للمؤسسة الإنمائية الدولية ١٢,٤ بليون دولار في سنة ١٩٨٦ . وحظيت هذه العملية بقبول حسن ، لكن مبلغ الـ ١٢,١٤ بليون دولار هو ، بوضوح ، مبلغ غير كاف . ومع ذلك فافريقيا تقدر القرار الصادر عن المانحين بتخصيص ٥٠ في المائة من هذه الموارد لدعم استثمارات التنمية وعمليات التكيف في افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى . وفي هذا الصدد ، فمن المهم أن تتخذ عمليات التكيف أشكالا جديدة مع تعزيز أهداف النمو ، بدلا من الاقتصار على مجرد إدارة الطلب . وينبغي لشروط المؤسسة الإنمائية الدولية أن تتحسن ، مع إطالة فترات السداد .

٩٢ - وهناك بعض المبادرات التي أعلنت بهدف تسوية مشكلة الديون الخارجية لافريقيا وما يتصل بها من مشكلة تدفقات الموارد ، ومن بين هذه المبادرات نجد قرار الامين العام للأمم المتحدة بتعيين فريق استشاري معني بالتدفقات المالية لافريقيا . وترحب البلدان الافريقية بهذه المبادرة وتسلم بأن التقرير يعد اسهاما في تحليل مختلف أوجه الأزمة الاقتصادية الافريقية . غير أن المقترحات الواردة في هذا التقرير تقصر بكثير عن المتطلبات من الموارد في هذه المنطقة ولا تشير الى "الموقف الافريقي المشترك من أزمة الديون الخارجية لافريقيا" ، الذي اتخذه رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورتهم الاستثنائية الثالثة المنعقدة في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بأديس أبابا . إن تضييق النطاق الجغرافي للتقرير لاستثناء شمال افريقيا ونيجيريا يضيّق نطاقه ، ويصرف الانظار عن جدوى الفريق ، ولا يقدر احتياجات افريقيا من الموارد كما ينبغي . وعلاوة على ذلك فالتقرير لا يركز بقدر كاف على مسألة عائدات تصدير السلع التي تحصل عليها البلدان الافريقية . وفي هذا الاطار فإن من المتوقع أن تكون نتائج هذه المبادرة شاملة للمنطقة ككل .

٩٣ - إن الاتفاق الاخير في قمة تورونتو المنعقدة في حزيران/يونيه ١٩٨٨ على "قائمة" من الاختيارات المتعلقة بتخفيف أعباء الديون بالنسبة للدائنين الرسميين

Digitized by UNOG Library

يعد هاما كذلك ، لكن التدابير لا تستهدف سوى البلدان ذات الدخل المنخفض المكبلة بالديون والتي تبذل جهود للتكيف . وعلى الرغم من أن الآثار لاتزال غير معروفة بكاملها ، فإنها تمثل تقدما ولو محدودا في نطاقه . وفي هذا الصدد ينبغي استكمال الاتفاق بعمل جديد بشأن تخفيف الديون لتغطية بقية البلدان التي لم تشملها هذه الاجراءات المقترحة . وأخيرا ، هناك حاجة ماسة الى الارادة السياسية لتنفيذ قرارات الجمعية العامة والانكتاد بشأن تخفيف الديون وتوفير دعم فعال واستجابة حقيقية للجهود الافريقية للانتعاش الاقتصادي وفقا لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . إن المثل الذي تعطيه البلدان المانحة التي ألغت ديونها في مجال المساعدة الانمائية الرسمية أو اتخذت اجراءات لها نفس الاثر ، وفقا لقرار الاونكتاد ١٦٥ (د إ-٦) ، يمكن أن يحتذيه مانحون آخرون .

٤ - الانتعاش الاقتصادي وعقبات الديون

٩٤ - لقد اعترف المجتمع الدولي في برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا بأن عبء الديون الخارجية لافريقيا يمثل عائقا كبيرا لعملية التنمية ، وعلى الرغم من الجهود الجبارة التي تبذلها البلدان الافريقية لمعالجة مشاكل ديونها الخارجية ، لايزال الوضع متدهورا ، فقد ارتفعت نسبة الديون الخارجية لافريقيا الى الصادرات والخدمات فبلغت حوالي ٢٧٧ في المائة في سنة ١٩٨٦ ، وكانت ١٩٨ في المائة في سنة ١٩٨٥ . وكانت نسبة الديون الى الناتج المحلي الاجمالي ، خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ ، تمثل ٨٥ في المائة من إجمالي ديون البلدان الافريقية ، منها ٩٦,٤ في المائة تدخل في اطار الديون العامة و ٣٨ في المائة فقط تعد ديونا بشروط ميسرة . أما خدمات الديون كجزء من القيمة الاجمالية لسلع التصدير والخدمات في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ فقد ظلت في حدود ٣٨ في المائة . لقد أصبح مشكل الديون الخارجية لافريقيا من الخطورة بحيث كان على مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية أن ينعقد في دورة استثنائية في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر الى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، واعتمد "الموقف الافريقي الموحد من ازمة الديون الخارجية لافريقيا بصدد هذا الموضوع" .

٩٥ - إن اجراءات تخفيف الديون التي اتخذتها حتى الآن البلدان المتقدمة النمو الدائنة لم تعالج بعد لب المشكلة ، كما أن عملية اعادة جدولة الديون الرسمية من قبل نادي باريس لم تؤد الى تخفيف عبء الديون . وفي واقع الأمر نحت هذه الاجراءات الى زيادة العبء في بعض الحالات . ومن الأسباب الرئيسية لذلك الممارسة التي يتوخاها

Digitized by UNOG Library

نادي باريس والتي بمقتضاها يطبق المعدلات المتعلقة بالسوق على الديون المعاد جدولتها والفوائد المرسملة . إن أهمية آثار الديون المتراكمة هذه يمكن أن تتضح في ضوء توسيع مهلة السماح وفترات الاستحقاق . ويتضح الاثر السلبي لهذه الممارسة في حالة بلد أفريقي واحد حيث أدت رسملة الفوائد الى زيادة الديون الاساسية في السنين العشر الاخيرة بما يساوي صافي القروض الجديدة . وبعبارة أخرى ، فإن النظام الجديد للاقتراض قد استخدم ببساطة لمقابلة التكاليف المضافة الناجمة عن اعادة نادي باريس لجدولة الديون .

٩٦ - وقد انعكس الدور الاساسي الذي لعبه صندوق النقد الدولي في عملية إعادة الجدولة في طريقة المعالجة الضيقة التي اتبعت فيما يتعلق باحتياجات البلد المدين المالية . إن ممارسة ربط إعادة الجدولة بالتدابير المسبقة مع صندوق النقد الدولي تميل الى التركيز على البعد القصير المدى لمشكلة الديون وتعتبر مسؤولة عن قصر فترات التوحيد ، وذلك حتى تتداخل مع تدابير صندوق النقد الدولي المعدة . وتعتبر هذه الممارسة ، الى حد كبير ، سببا في إعادة جدولة الديون "من الخلف الى الخف" ، مما ساعد على تقوية المشروطية . ومثل هذه العملية كانت لها آثارها البالغة على تنمية المدينين ، كما أنها لم تساعد على ايجاد حلول دائمة لمشكلة الديون .

٩٧ - ولاتزال الالتزامات الخاصة بخدمات الديون قبل صندوق النقد الدولي تشكل عبئا ثقيلا على كاهل البلدان الافريقية منذ أن عدل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن عدم إعادة جدولة الديون المستحقة لهما . وإلى جانب ذلك فإن عدم الوفاء بهذه الالتزامات يؤدي في العادة إلى وقف فورى للدفع وفقدان البلدان المعنية للاستحقاق . والبلدان التي تدرج على القائمة السوداء بهذه الطريقة تفقد الحق ، تلقائيا ، في طلب اعادة جدولة الديون وفي بعض الحالات من الحصول على تمويل ائتماني للتصدير . إن هناك ترددا مستمرا من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في اتخاذ اجراءات ملموسة لتخفيف المشروطيات الصارمة .

٥ - جهاز المتابعة والتقييم

٩٨ - تبدو فكرة المتابعة والتقييم ذات معنى فقط عندما تكون مستمرة وتقدم تغذية مرتدة للتمكين من اتخاذ تدابير تصحيحية في الوقت المناسب . إن لجنة الامم المتحدة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة والمعنية بالاستعراض والتقييم النصفيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة

Digitized by UNOG Library

١٩٨٦ - ١٩٩٠ ستتيح ، بدون شك ، الفرصة للتقييم والمتابعة على المستوى العالمي . بيد أن فكرة الممارسة المستمرة مع الاشتراك الكامل للحكومات الافريقية لم تدرس بصورة ملائمة . وليس هناك ما يدل بوضوح على ما تم في المرحلة الانتقالية . وهذه تطورات يمكن أن تشكل مادة لاعداد تقرير عن التقييم المتكامل . وعلى ذلك فهناك ضرورة ملحة لمراجعة وظيفة جهاز التقييم والمتابعة بغية ضمان الحصول على تغذية مرتدة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة . ولا ينبغي أن يتم التنسيق فيما بين المانحين بالنسبة لتدابير تخفيف حدة أزمة الدين وتدفقات الموارد بمعزل عن جهاز التقييم والمتابعة على المستوى الافريقي . وعلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات اقامة صلات مع الأجهزة الوطنية ومع لجنة التسيير الدائمة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية . وينبغي عقد الاجتماعات التي تشترك فيها كل أجهزة التقييم والمتابعة الاقليمية والدولية (فرقة العمل المشتركة بين الوكالات ، لجنة الأمم المتحدة للتوجيه ، اجتماعات المائدة المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، الفريق الاستشاري التابع للبنك الدولي لجنة التسيير الدائمة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، الخ ...) من حين لآخر ، حتى يمكن أن يكون هناك وضوح أكبر على كل المستويات في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة واتخاذ التدابير اللازمة للاسراع بتنفيذ البرنامج بصورة فعالة .

القسم الثالث

تدابير وتوصيات محددة للتنفيذ التام لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا

٩٩ - قامت البلدان الافريقية - كما يوضح التحليل المذكور أعلاه - باتخاذ سلسلة واسعة من التدابير خلال العامين الماضيين بغية تنفيذ الأولويات المضمنة في برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، وذلك وسط ظروف قاسية وبيئة خارجية متدهورة للغاية . وفي حين أن افريقيا مصممة على مواصلة التدابير الرامية الى تهيئة الاطار اللازم للشروع في برامج طويلة المدى من أجل التنمية والنمو الاجتماعي والاقتصادي المدعوم ذاتيا ، فليس من المحتمل على الاطلاق أن تتمكن القارة من دعم جهودها بدون الاجراءات الدولية الأساسية والمتزايدة لاكمال وتعزيز الجهود الافريقية . والمطلوب من جميع الأطراف أن تنفذ ، بصورة تامة ، الالتزامات الخاصة بها كما هي مضمنة في برنامج عمل الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

١٠٠ - إن المشاكل المرتبطة ارتباطا وثيقا فيما يتعلق بالسلع والديون وتدفقات الموارد ، وكذلك الاصلاحات الهيكلية والجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية الاخرى ، تشكل عقبة كؤودا أمام الانتعاش والتنمية في افريقيا ، وهناك حاجة ماسة لاتخاذ اجراءات منسقة لمعالجة هذه المشاكل بأسلوب شامل من شأنه أن يؤدي الى حل ثابت ودائم لها .

أولا - التجارة والسلع

١٠١ - من الشروط الاساسية للتنمية والنمو الاقتصادي لافريقيا ضمان أن تحصل البلدان الافريقية على النقد الأجنبي الكافي من صادراتها . ومن سوء الطالع أن البيئة التجارية الدولية استمرت خلال العامين الماضيين في عدائها للمصالح التجارية الافريقية . إن وضع شروط مستقرة ويمكن التكهن بها لتجارة افريقيا الدولية ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالسلع ، سيكون بالتالي أمرا ضروريا لمساعدة البلدان الافريقية على الكد بأي طريق في مواصلة جهودها الرامية الى تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وعليه ينغبي على المجتمع الدولي أن يقوم على جناح السرعة بتنفيذ التدابير التالية :

(أ) ضمان وجود بيئة دولية من شأنها أن تعيد عائدات التصدير الافريقية ، وبصفة خاصة من السلع ، الى مستويات مستقرة ومجزية وعادلة ؛

(ب) تحسين المعاملة التفضيلية التي تقدم الى البلدان الافريقية ، وبصفة خاصة عن طريق ما يلي :

'١' منح جميع البلدان الافريقية الفوائد الآتية من كافة المشروعات الداخلة في إطار نظام الأفضليات المعمم ومد فتراتها الزمنية لجميع البلدان الافريقية الى وقت طويل بما فيه الكفاية لهذه البلدان لكي تخطط استثماراتها على أساس طويل المدى ؛

'٢' التوسع في شمولية هذه البرامج لكي تتضمن المنتجات ذات الاهمية التصديرية بالنسبة للبلدان الافريقية ، بما في ذلك السكر ومنتجات الماشية والنسيج والاحذية ؛

Digitized by UNOG Library

'٣' اتخاذ قواعد خاصة بالمنشأ تكون أكثر تحررا والسماح لها بأن تعمل الى وقت طويل بما فيه الكفاية وذلك لتشجيع البلدان الافريقية على إقامة صناعات جديدة ؛

(ج) تحسين طريقة الوصول التفضيلية للمنتجات الافريقية عن طريق ازالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، ولاسيما من خلال ما يلي :

'١' إزالة القيود على حجم الصادرات ؛

'٢' إزالة القيود على المنتجات التامة الصنع وشبه التامة على المستويات الاعلى في سلسلة التجهيز ؛

'٣' الغاء ضرائب الاستهلاك على المنتجات ذات الاهمية التصديرية للبلدان الافريقية والتي لا تنتج محليا بواسطة البلدان المتقدمة النمو ؛

(د) قيام البلدان المتقدمة النمو بالغاء جميع أنواع الدعم على المنتجات الزراعية التي تتنافس مع تلك التي تنتجها البلدان الافريقية ؛

(هـ) انتهاج سياسات خاصة بالتصرف في المخزونات الوطنية من السلع تأخذ في الحسبان التام مصالح البلدان الافريقية ؛

(و) اقرار تدابير لضمان استقرار عائدات التصدير الافريقية بمشاركة البلدان المتقدمة النمو ؛

(ز) ينبغي زيادة الموارد الخاصة بمرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي بصورة كبيرة وينبغي أن تكون تلقائية وسريعة السداد وأن لا تلحق بها أي مشروطية . وينبغي للمرفق أن يدخل أيضا التحسينات على طريقة الحصول على الموارد عن طريق رفع مستويات الاستحقاق وإلغاء الحصص . كما ينبغي له أيضا أن يقيم نافذة تيسيرية لتحسين طريقة الحصول على الموارد بالنسبة للبلدان الافريقية ، وينبغي أن تكون هذه النافذة حرة من جميع المشروطيات ويمكن لجميع البلدان الافريقية التوصل اليها ؛

Digitized by UNOG Library

(ح) ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بصورة سريعة لكي يتم تشغيل الصندوق المشترك للسلع الاساسية لتمكينه من أن يصبح اطارا مؤسسيا لحشد الموارد دعما للسلع الافريقية الاساسية . وفي هذا الصدد فإن المطلوب من جميع البلدان ، ولاسيما الصناعية منها ، التوقيع والتصديق على الاتفاق حتى يصبح جهازا دوليا فعالا ؛

(ط) ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر للبلدان الافريقية جميع أنواع المساعدة المالية والفنية والمادية ، بالاضافة الى تحويل التكنولوجيا ، لتمكينها من تنويع انتاجها وتحقيق قدر أكبر من التجهيز والتسويق والتوزيع لسلعها الاساسية ؛

(ى) دعوة الامين العام للامم المتحدة لتشكيل لجنة رفيعة المستوى من الشخصيات البارزة لدراسة مسألة السلع الاساسية في إطار تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، على النحو المطلوب في القرار AHG/Res.177(XXIV) الصادر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، وحث المجتمع الدولي على مساندة جهود الامين العام في هذا الاتجاه .

ثانيا - التدفقات المالية

١٠٢ - باعتماد برنامج الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، أدرك المجتمع الدولي الحاجة الى زيادة هائلة في تدفقات الموارد المالية الى افريقيا بشروط ميسرة . ولما كانت تدفقات الموارد الى افريقيا قد اتسمت بالركود من حيث القيمة الحقيقية خلال العامين الماضيين ، فمن المحتم ، بغية نجاح عملية تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة ، ان يقوم المجتمع الدولي بتقديم زيادة هائلة في تدفقات الموارد المالية لافريقيا خلال الفترة المتبقية للبرنامج ، كما ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ تدابير محددة لتنفيذ التوصيات التي تم الاتفاق عليها في الفقرة ١٧ من برنامج عمل الامم المتحدة ، ولاسيما في الجزء ١٧ (أ) و (ب) . وينبغي ضمان الالتزامات المجددة والارادة السياسية للتأكد مما يلي :

(أ) أن المانحين الثنائيين والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف يزيدون التدفقات الميسرة الى البلدان الافريقية بصورة كبيرة على أساس تنبئي وطويل المدى ويحسنون نوعيتها ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) أن البلدان المتقدمة النمو تنفذ الالتزامات السابقة الخاصة بتدفقات هدف المعونة ، ولاسيما الهدف المتفق عليه البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، وتلك المتعلقة بأقل البلدان نموا . وعلاوة على ذلك فالمطلوب من كافة المانحين ، وبصفة خاصة أولئك الذين اتسمت مساعدتهم الانمائية الرسمية إما بالركود أو النقص خلال العامين الاولين لبرنامج عمل الامم المتحدة ، أن يزيدوا بصورة كبيرة مساعداتهم الى افريقيا بالقيمة الحقيقية . ومن أجل زيادة الفعالية ينبغي أن تكون هذه المساعدة سريعة السداد وخالية من المشروطية ؛

(ج) الوكالات المانحة والمؤسسات المالية الدولية تحسن ، بصورة كبيرة ، عملية سداد الاموال على أساس تنبئي وتزيد المشروطيات التي تحد من توصل افريقيا الى المرافق التي اقيمت حديثا لدعم المنطقة ؛

(د) أن المانحين الذين يشتركون في تمويل المرافق التي أنشأها البنك الدولي يعجلون بسداد الاموال للبلدان الافريقية ولا يقيدون مثل هذه الموارد بالمشروطيات ؛

(هـ) أن المؤسسات المالية الدولية تتخذ سياسة أكثر مرونة وتتخلى عن ممارسة اعلان عدم أهلية البلدان الافريقية التي عليها متأخرات لها وتسعى الى التوصل الى تدبير تعاوني بمشاركة المانحين والبلدان الافريقية المعنية ؛

(و) أن المؤسسات المالية الدولية تنشئ جهازا لتنفيذ الاتفاق الذي ينص على أنه لا ينبغي لأية مؤسسة مالية دولية أن تكون متلقيا رئيسيا للاموال من البلدان الافريقية ؛

(ز) أن المؤسسات المالية الدولية أن تعيد النظر في القروض المتعددة الاطراف الحالية المقدمة الى افريقيا بغية تحسين شروطها الميسرة . والمطلوب منها ، في هذا الصدد ، وضع برنامج لتخفيض سعر الفائدة بغية تحويل مثل هذه القروض الى قروض مثل تلك التي تقدمها المؤسسة الانمائية الدولية ؛

(ح) أن المجتمع الدولي يعجل بتنفيذ الالتزامات الخاصة بالتغذية الثامنة للمؤسسة الانمائية الدولية ، والتغذية الخامسة لصندوق التنمية الافريقي التابع لبنك التنمية الافريقي . كما أن المطلوب من البلدان الصناعية أن تأخذ قسطا أكبر من

Digitized by UNOG Library

عملية التفذية الثالثة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ادراكا منها للتدهور الخطير في عائدات التصدير والمديونية الخارجية الضخمة للبلدان النامية المشاركة ؛

(ط) أن المجتمع الدولي يكثف جهوده لتوفير الموارد الكافية للتنشيط الصناعي في افريقيا . وينبغي زيادة الموارد المخصصة من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) للمشروعات والبرامج المخططة في اطار عقد التنمية الصناعية لافريقيا زيادة كبيرة نظرا لانها قد عانت انخفاضا كبيرا منذ اقرار برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ؛

(ى) أن البلدان والمؤسسات المانحة تحسن ، بصورة كبيرة ، أسلوب ونوعية مساعدتها وتوفر الموارد لتغطية كل من النقد الاجنبي والتكاليف المحلية للمشروعات وتستفيد الى أقصى حد ممكن ، من الخبرة الفنية الوطنية الافريقية في جميع مشروعاتها خلال كافة مراحل اعداد وتنفيذ المشروعات ؛

(ك) أن البلدان والمؤسسات المانحة تقوم ، عند وضع برامج معونتها ، بتكييفها وفقا للأولويات التي حددتها الحكومات الافريقية وتتعاون في تطوير وتعزيز الاجهزة الخاصة بتنسيق المعونة من أجل دعم التنسيق الافضل للمعونة وضمان التنفيذ العاجل للمشروعات ؛

(ل) أن برنامج الامم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي يضاعفان جهودهما لمساعدة أقل البلدان الافريقية نموا على تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة ومجموعات استشارية . وينبغي أن لا يقيد تنظيم اجتماعات المائدة المستديرة والمجموعات الاستشارية بأية مشروطيات أو قيود مسبقة ؛

(م) أن جميع الوكالات المانحة المتعددة الاطراف والثنائية تلتزم بتوفير الدعم المتعدد الاطراف للبرامج في مجالات الاولوية للبلدان الافريقية المستفيدة . وينبغي أن يتطابق دعم البرامج هذا ، بقدر الإمكان ، مع الإطار الزمني لخطط التنمية الخاصة بالبلدان الافريقية المستفيدة ؛

(ن) أن الاجراءات والمبادئ التوجيهية والاشكال الخاصة بالحصول على المعدات وتعيين الخبراء والخبراء الاستشاريين والموافقة على المشروعات تنسقها

Digitized by UNOG Library

وتوحدها البلدان المستفيدة على الصعيد الوطني أو دون الإقليمي ، وتراعيها وكالات المساعدة الخارجية المتعددة الأطراف والثنائية ؛

(س) أن أهداف وخطط وأولويات التنمية في البلدان الافريقية ، على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي ، تشكل الأساس والإطار المرجعي لكل من وكالات المساعدة الخارجية الثنائية والمتعددة الأطراف ؛

(ع) أن المساعدة الفنية الخارجية التي يقدمها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تقوم بصورة صارمة على أساس برنامج الحكومة الإرشادي للمساعدة المقدمة من وكالات الأمم المتحدة ، الذي ينبغي أن يشكل الإطار المرجعي للبرامج المتعددة السنوات وعمليات البرمجة لوكالات الأمم المتحدة ؛

(ف) أن كلا من وكالات المساعدة الخارجية الثنائية والمتعددة الأطراف تخفي اللامركزية على عملية صنع القرار الخاصة بها فيما يتعلق بتقييم المشروعات/البرامج والموافقة عليها بالاضافة الى سداد الأموال ؛

(ص) إن ورقات إطار السياسة التي تقوم بمهمة تنسيقية حيوية من المنتظر أن تتضمن أهداف ومقاصد سياسة الحكومات المستفيدة وأهداف النمو ، تصدر في الأصل عن البلدان الافريقية وتعكس إطار السياسة الخاص بها والغايات والخطط والأولويات والتطلعات الحقيقية للتنمية ؛

(ق) أن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يحشد الموارد الكافية لتحسين المقدرة الإدارية للبلدان الافريقية عن طريق (أ) بناء مؤسسات جديدة للتدريب في مجال الإدارة العامة والتنظيم ودعم ما هو قائم منها ؛ (ب) تطوير القدرة على التقييم والتفاوض والإدارة والرصد والتقييم فيما يتعلق بالمشروعات والبرامج في كل من القطاعين الخاص والعام ؛ (ج) إنشاء أجهزة للتنسيق والتنظيم لبرامج الاستثمار المحلي والمساعدة الخارجية ؛ (د) صياغة سياسات في مجالات تنمية الموارد البشرية والنمو المؤسسي ونقل التكنولوجيا ؛

(ر) أن الشركاء في التنمية ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية ووكالات الأمم المتحدة التي تمول المساعدة التقنية ، لا يقدمون ، من أجل استخدام الموارد بشكل أفضل ، مساعدات إنمائية مشروطة ، ويدعمون برامج وخطط

Digitized by UNOG Library

التنمية للبلدان الافريقية دون قيد أو شرط . والمطلوب منهم ، في هذا الصدد ، أن يزيدوا من معونتهم التي ليست للمشروعات ومن دعم موازين المدفوعات للبلدان الافريقية ؛

(ث) أن البلدان المتقدمة النمو تمنح حوافز خاصة وتصمم برامج خاصة لتشجيع شركاتها عبر الوطنية لكي تستميل الاستثمارات الاجنبية المباشرة في افريقيا وتدعم التغييرات التي تتولى البلدان الافريقية القيام بها فيما يتعلق بالسياسة وذلك لجذب هذه الاستثمارات ؛

(ت) أن تنمية الموارد البشرية ، دون أن يصحبها نقل للتكنولوجيا الملائمة الى افريقيا ، سوف تقلل ، بصورة كبيرة ، من أثر مثل هذه التنمية . وعليه فالمطلوب من المجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا لنقل التكنولوجيا والدراية التكنولوجية التي تلائم احتياجات افريقيا .

ثالثا - تدابير تخفيف عبء الديون

١٠٣ - نظرا لتعقيد مشكلة الديون الافريقية ونقص الموارد لتي تخصصها الدول لخدمة تلك الديون وعدم مقدرة البلدان الافريقية على تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي من جانبها مع الالتزام بوفاء خدمة الديون ، فهنالك حاجة ملحة لحل دائم شامل لمشكلة الديون وهذا الحل ينبغي أن ينتج عنه تحسن في المقدرة الإنتاجية ومستويات الإنتاج في البلدان الافريقية . وهذا يتطلب برامج يتم تصورها في إطار متوسط وطويل المدى . وينبغي أن تتضمن مثل هذه الحلول تدابير لتخفيف عبء الديون ، علاوة على أموال جديدة من كافة المصادر ، وأن تشمل جميع فئات الديون . إن مشاكل الديون التي تواجه كلا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تحتاج الى المعالجة في هذا السياق . ولهذا الهدف فإن المطلوب من المقرضين الثنائيين والمتعددة الاطراف والتجاريين المبادرة بالالتزام بالتوصيات الواردة في الموقف الافريقي المشترك من أزمة الديون الخارجية لافريقيا ، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي معني بالديون الخارجية لافريقيا .

Digitized by UNOG Library

رابعا - دعم اصلاحات السياسة في افريقيا

١٠٤ - إنها لحقيقة ثابتة أن إصلاحات السياسة ، ولا سيما برامج التكيف الهيكلي ، قد نتجت عنها مشاكل خطيرة للشعوب الافريقية ، وبخاصة المواطنون المعرضون للخطر والفقراء . إن الخسائر الاجتماعية التي نتجت عن ذلك من انخفاض حاد في الدخول الفعلية للاسر والبطالة الواضحة والعمالة الناقصة وسوء التغذية والتدهور العام في الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية قد حملت المؤتمر الدولي المعني بالابعاد الإنسانية للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا على أن يقرر ، في إعلانه الذي صدر في الخرطوم ، "أن هذا يعني ببساطة أنه لا ينبغي صياغة أو تنفيذ أي برنامج للتكيف الهيكلي أو برنامج للانعاش الاقتصادي دون أن يتضمن ، على الاقل ، أولويات اجتماعية وإنسانية مفصلة" . ومن المعلوم أن مشاكل الاقتصادات الافريقية هي مشاكل ذات طابع هيكلي وتتطلب تدابير من شأنها أن تعالج تحولها الهيكلي الطويل المدى على الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي . والمطلوب من المجتمع الدولي تقديم كافة المساعدة الممكنة الى البلدان الافريقية لتمكينها من مواصلة الجهود التي تبذلها من أجل انتعاشها الاقتصادي ولبناء قاعدة لتنميتها الطويلة المدى تقوم على أساس تطوير الإمكانيات الكاملة للمواطنين الافارقة . ولهذا الغرض فالمطلوب من المجتمع الدولي ما يلي :

(أ) تنفيذ الالتزامات الملتزم بها في برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا تنفيذا تاما وعاجلا ، وعلى وجه الخصوص ما يلي :

'١' ينبغي توجيه جميع برامج التكيف الى تنمية إمكانيات المواطنين الافارقة لكي يصبحوا مشاركين كاملين في التنمية الطويلة المدى في بلدانهم . وينبغي لبرامج التكيف وإصلاح السياسة أن تصمم وتنفذ وترصد بحيث تكفل أن يكون أثرها الطويل المدى متفقا مع أهداف الشعوب الافريقية ؛

'٢' ينبغي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يسعيا الى وضع برامج للتكيف الهيكلي تأخذ في الحسبان التام ضمانات لحماية المجموعات الفقيرة والضعيفة ؛

Digitized by UNOG Library

'٣' الحاجة الى وضع مؤشرات اجتماعية لرصد أثر هذه البرامج على السكان ؛

(ب) توفير موارد كافية لتنفيذ برامج للتكيف الهيكلي تكون الاهتمامات الإنسانية في محورها ؛

(ج) إنشاء أجهزة لمعالجة العواقب الخطيرة لبرامج التكيف الهيكلي ؛ ولا ينبغي أن تكون هذه البرامج شرطا للموافقة على برامج المساعدة الإنمائية ؛

(د) عند تصميم برامج التحول الهيكلي الاقتصادي يراعى ما يلي :

'١' الاتساق مع الأهداف والاستراتيجيات الطويلة المدى ؛

'٢' التأكيد على التنمية والنمو الاقتصاديين المدعومين ذاتيا ؛

'٣' التوازن النشط بين العوامل الخارجية والمحلية ؛

'٤' تطوير الهياكل الأساسية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية ، بما في ذلك الاهتمامات الثقافية والسياسية ؛

'٥' نهج واقعي لمعالجة دوري القطاعين العام والخاص ؛

(هـ) يتعين توفير موارد مالية ضخمة للتدريب ، لا سيما في المجالات التقنية ، من أجل خلق عمالة منتجة . كذلك ينبغي أن تلقى الأنشطة المدرة للدخل لصالح المرأة ، اهتماما كبيرا ؛

(و) غالبا ما تكون المرأة في مخيمات اللاجئين والنازحين ، وكذلك في المناطق الريفية والحضرية ، ربة الأسرة والقائمة على شؤونها ، وينبغي توفير موارد أكثر حتى يتاح للمرأة المزيد من المشاركة في عملية التنمية في افريقيا ؛

(ز) من المهم توفير موارد مالية ضخمة لتوسيع و/أو إصلاح الهياكل الأساسية الريفية في افريقيا التي أُضيرت بالكوارث الطبيعية . ويتعين استخدام تقنيات مناسبة ذات كثافة مرتفعة في العمل وذلك لخلق المزيد من العمالة المنتجة في

Digitized by UNOG Library

الريف ، وهو ما سيؤدي بالتالي الى التقليل من مشكلة هجرة الشباب من الريف الى المراكز الحضرية .

خامسا - سياسات جنوب افريقيا في زعزعة الاستقرار

١٠٥ - فيما يختص بدول المواجهة وغيرها من الدول التي تواجه حرب العدوان وزعزعة الاستقرار من جانب جنوب افريقيا ، ينبغي للمجتمع الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يوفروا مساعدة أكثر لتلك الدول لتتمكن من مواصلة جهودها لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا وأن تعد العدة للأثر المستمر للسياسات التخريبية لزعزعة الاستقرار التي يمارسها نظام جنوب افريقيا على شعوبها وعلى اقتصادياتها . وفي هذا الصدد ، فالمطلوب من البلدان والمؤسسات المانحة أن تدعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان لإعادة تأهيل المواطنين المتأثرين بحالة الطوارئ حتى يستعيدوا ، بصورة تدريجية ، قدراتهم المنتجة .

سادسا - جهاز المتابعة والتقييم

١٠٦ - تنتهي الفترة المحددة لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وهناك حاجة الى استعراض نهائي للبرنامج تقوم به لجنة جامعة مخصصة وذلك خلال فترة انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

- - - - -

Digitized by UNOG Library